دراسات استراتيجية

169

سيد أحمد قوجيلي

تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

Sid A. GOUDJILI
Assistant Professor
Departmante of Political Sciences
& International Relations
AIB University

تطور الدراسات الأمنية
ومعضلة التطبيق في العالم العربي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي

سيد أحمد قوجيلي

العدد 169

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-1203
النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-516-5
النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-517-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

شهد حقل الدراسات الأمنية تطوراً كبيراً من بداية تسعينيات القرن الماضي تجلى في صعود جيل جديد من الباحثين وظهور مدارس ومفاهيم أمنية جديدة، إضافة إلى تغير حدود التخصص (من العلاقات الدولية إلى تعددية التخصصات)، وانتقال موقعه (من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا). غير أن تطور هذا الحقل في العالم العربي لم يكن بالوتيرة والمستوى نفسه. لقد خلق هذا التطوير في العالم العربي تناقضاً مزدوجاً في الأجندتين البحثية والأمنية تسبب في خلق فجوة عميقة بين النظرية والممارسة؛ بين ما يتناوله الطلبة والباحثون بالدرس والتحقيق وبين ما يحدث في الواقع.

إن النتائج العملية لهذا التطوير مثيرة، فتوسيع مفهوم الأمن على المستوى النظري لم يقابله توسيع موازٍ على مستوى الممارسة في العالم العربي. ففي الوقت الذي كان يردد فيه العديد من الباحثين العرب[1] أفكار علماء مثل باري بيوزان Barry Buzan، وأولي وايفر Ole Wæver، وكيث كراوز Keith Krause حول ضرورة تجاوز التركيز الحصري على أمن الدولة وتوسيعه ليشمل أمن الجماعات والأفراد، كان الواقع في البلدان العربية يشير إلى العكس من ذلك. إن السبب وراء ذلك يكمن في أن توسيع مفهوم وقطاعات الأمن لا يعتبر بالضرورة خطوة إيجابية لتوفير الأمن إلى عدد أكبر من الفواعل أو القطاعات، ولكنه كان يعني، تحت بعض الظروف، الإنقاص منه بشكل أو بآخر.

لقد وضعت عملية توسيع مفهوم الأمن الباحثين العرب أمام ثلاث أجندات أمنية: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني. وعلى عكس الافتراض النظري الشائع الذي يرى أن هذه الأجندات متكاملة وذات اعتماد متبادل فيما بينها، فإن واقع الأمن في البلدان العربية أثبت أن هذه الأجندات، تحت سياقات معينة، تكون متناقضة ومتنافسة مع بعضها البعض، ما يجعلنا في النهاية أمام مفهوم متعدد ومتناقض للأمن العربي.

إن المنطق الذي تقوم عليه حجة الدراسة بسيط: تشير الدلائل التجريبية إلى أنه في ظل الخصائص التي تميز البلدان العربية غالباً ما يحمل تعزيز الأمن القومي معه ممارسات تؤدي إلى تقليص أمن الجماعات والأفراد. في الوقت نفسه، يؤدي أمن هذه الجماعات والأفراد في كثير من الأحيان إلى تقليص أمن الدولة والحد من حريتها في التصرف. في ظل هذا التناقض الظاهر بين هذه الأجندات الأمنية، يصبح من الصعب على طالب الدراسات الأمنية المجادلة بأن فكرة المزيد من توسيع المفهوم (على الصعيد النظري) يعني المزيد من الأمن (على صعيد الممارسة)، تنطبق على الواقع الأمني للبلدان العربية.

للتحقق من هذه الحجج، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: ماذا نعني بتوسيع مفهوم الأمن؟ هل التوسيع على الصعيد النظري يقابله بالضرورة توسيع موازٍ على صعيد الممارسة؟ لماذا توسيع مفهوم الأمن نظرياً لم يقابله توسيع عملي على صعيد الممارسة الأمنية في البلدان العربية ؟ لماذا يعتبر الأمن القومي والمجتمعي والفردي أجندات متنافسة في العالم العربي؟ وما هو مستقبل مشروع الدراسات الأمنية العربية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول النقاش النظري بين المقاربات الأمنية حول توسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية، فيما يعرض المحور الثاني الأجندات الأمنية المتنافسة في العالم العربي وحججها المتضاربة حول أحقية كل منها بوضع أجندتها مركز الممارسة الأمنية، أما المحور الأخير فيعرض تفسيراً مبدئياً لمسألة لماذا تعتبر هذه الأجندات متنافسة في العالم العربي بدلاً من أن تكون متكاملة مع بعضها البعض؟

توسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية

ترتبط عملية التوسيع بشكل مباشر بتطور مفهمة الأمن (أي إضفاء الطابع المفهومي). بشكل عام، شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين: الأولى، ندعوها التقليصية وتميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل. والثانية، ندعوها التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عمودياً نحو الجماعات والأفراد، وأفقياً نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية.

المقاربة التقليصية للأمن: نموذج الأمن القومي

جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى باعتباره مرادفاً لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة؛ إذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة. ساد

هذا الاستخدام في الفترة 1950 – 1985، أي في الحقبة التي حددها ستيفن والت Stephen Walt ودايفيد بالدوين David Baldwin والممتدة منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل دراسة إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينيات.[2] تزامنت هذه الفترة مع هيمنة نموذج "مركزية الدولة" الذي كان يعتبر أن الدول هي الفواعل الأمنية الوحيدة، وأن بقاء واستقلال الدولة هي القيم الأساسية موضوع التهديد. وقد تجسد هذا النموذج في مفهوم الأمن القومي، والذي عكس معظم الصياغات المفهومية المبكرة التي ترى في استقلال وبقاء الوحدة السياسية الهدف الأساسي للسياسة الأمنية. تحت هذا المنظور عرّف والتر ليبمان Walter lippmann في مستهل الأربعينيات الأمن القومي كالتالي: «تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة، إذا واجهت التحدي، على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب».[3]

الأمن، حسب تعريف ليبمان، يعتبر قيمة قد تزيد أو تقل حسب قدرة الأمة على ردع أي هجوم أو هزيمته. ومن ثم، هذه القيمة لا تعتبر إلا في إطار حدوث الحرب أو التهديد بحدوثها. وعلى الرغم من عدم وضوحه الكافي فيما يتعلق بماهية طبيعة القيم المعرضة لخطر التضحية في غياب الحرب، فإن هذا التعريف لاقى قبولاً معتبراً بين الباحثين في تلك الفترة. وقد وافق أرنولد والفرز Arnold Wolfers تعريف ليبمان للأمن القومي بوصفه قيمة متغيرة، ولكنه عكس ليبمان الذي ترك هذه القيمة بدون تحديد، أشار إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لهذه القيمة، فكتب في ذلك أن «الأمن بطريقة موضوعية، يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة. بتعبير ذاتي، عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم».[4]

بالرغم من اعتراف والفرز بأن إمكانية الهجوم في المستقبل لا يمكن أن تقاس "بشكل موضوعي" ويجب أن تظل مسألة تكهن ذاتي، فإنه أكد أن التناقض المحتمل بين الدلالات الموضوعية والذاتية للمصطلح مهم في العلاقات الدولية.[5] إذن، يصبح الأمن غياب "التهديدات" الموضوعية و"الخوف" الذاتي على القيم المكتسبة؛ ومن ثم -كما يقول والفرز- يصبح «الأمن قيمة سلبية، هو بعد كل شيء ليس إلا غياب شر انعدام الأمن».[6]

تبقى هذه القيم الأساسية أو المكتسبة هي ذاتها هدف سياسة الدولة: البقاء والاستقلال الوطنيين. إن تأسيس مفهوم الأمن (القومي) على هذين المؤشرين كقيمة وهدف كان القاعدة التي أسست للاشتقاقات اللاحقة للمفهوم باعتباره، إضافة إلى غياب التهديد والقدرة على البقاء، القدرة على مقاومة العدوان ومتابعة المصالح. في هذا الصدد، قدم العديد من الباحثين مجموعة متنوعة من التعريفات التي تعكس طبيعة هذه الاشتقاقات المفهومية، حيث عرف كل من فرانك تراغر Frank Trager وفرانك سيموني Frank Simonie الأمن القومي بأنه «ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي -كهدف محوري- يخلق الظروف القومية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين».[7] على المنوال نفسه، عرف بينلوب هارتلند تيونبرغ Penelope Hartland-Thunberg الأمن القومي بقوله: «هو قدرة الأمة على متابعة

مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم». فيما عرفه جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani بأنه «القدرة على صد كل عدوان خارجي»، وعرفه دونالد بريتان Donald Brennan بأنه «حماية البقاء القومي».[8]

تقترب هذه التعريفات في شكلها من الاشتقاق اللاتيني *se-curus* للمفهوم في اللغة الإنجليزية. ففي اللاتينية *se* تعني دون، و*curus* وتعني الرعاية أو عدم الارتياح.[9] وعليه، يعني الأمن التحرر من غياب الرعاية أو عدم الارتياح، أو الحالة السلمية دون أي مخاطر أو تهديدات، وهو تقريباً المدلول نفسه الذي تحمله معظم التعريفات السابقة، باعتباره يمثل الحرية من التهديد.[10]

بقيت هذه التعريفات محل تداول في الحقل حتى عقد الثمانينيات، عندما أعلن عدد من الباحثين، مثل باري بيوزان وريتشارد يولمان Richard Ullman وكين بوث Ken Booth وأولي وايفر وغيرهم، عن عدم رضاهم التام عن البنى المفهومية التقليصية المقدمة للأمن، واختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري. وتفاعلاً مع ذلك، أطلق هؤلاء (كلٌّ من موقعه النظري) العديد من المحاولات لتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للمفهوم، ليشمل فواعل وديناميات وقطاعات جديدة.

المقاربة التوسيعية: نموذج الأمن المتعدد المستويات

قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة، حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع

الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الأمنية غير الدول (مثل الأفراد والمجتمع)، والقطاعات الأمنية غير العسكرية (مثل الاقتصادية والمجتمعية والبيئية). عرف هذا التحول بعملية توسيع وتعميق المفهوم، حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة.

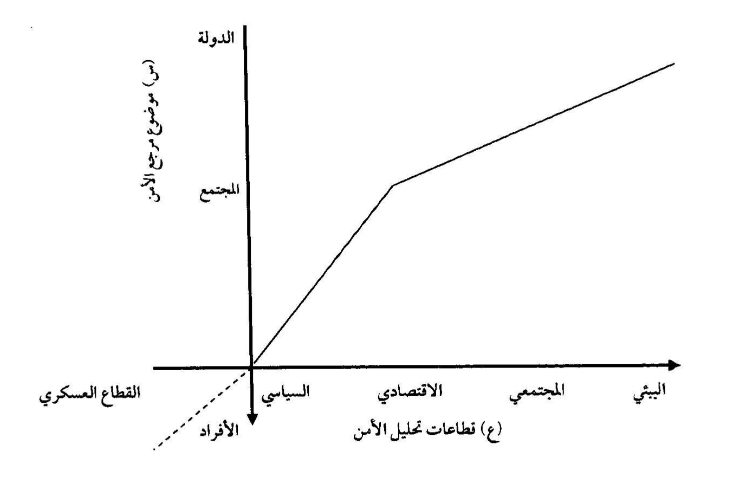
يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقاً من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية والبيئية، التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن (المحور "ع" في الشكل1). أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقاً من الدولة نزولاً إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن *Referent Object* (المحور "س" في الشكل 1).

المحاولات الأولى لتوسيع مفهوم الأمن لم تحدث داخل الحقل. وفي الوقت الذي كان فيه التصور الدولتي للأمن يهيمن على حقل الدراسات الاستراتيجية، كافح منظرو "بحث السلام" Peace Research في سبيل بناء مفاهيم وطرق تفكير جديدة حول ظواهر السلم والأمن الدوليين. سك كينيث بولدينغ Kenneth Boulding مصطلح "السلام المستقر" Stable Peace في الوقت نفسه الذي نادى فيه يوهان غالتونغ Johan Galtung بـ"السلام الإيجابي" Positive Peace.[11] فالأمن، حسب هذين المفكرين، إلى جانب اعتباره عملياً ودائماً، يجب أن يقوم على السلام الإيجابي أو المستقر. وهذا يستلزم أكثر من مجرد السلام السلبي

(المرادف لغياب الحرب) والذي يتمثل في مجرد شكل معين من العنف المباشر. السلام (ومن ثم الأمن) الحقيقي يفترض إلغاء ما دعاه النرويجي "العنف البنيوي"Structural Violence، الذي يعني مجموعة الطرق التي يمنع من خلالها النظام الأفراد والجماعات من تحقيق قدراتهم الكاملة؛ مثل التمييز العنصري أو الحرمان النسبي لأجزاء كبيرة من سكان العالم الذي يتجلى في تبعية مصطنعة لدول الجنوب تجاه دول الشمال.

الشكل (1)

مستويات وقطاعات تحليل الأمن



مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت مشاريع بحثية روجت لمقاربة أمنية أوسع من نسخة الدراسات الأمنية الواقعية، كان أهمها التقرير الذي قدمه إيغون بار Egon Bahr إلى اللجنة المستقلة حول نزع السلاح والقضايا الأمنية والمعروفة أيضاً بلجنة بالم Palme Commission (نسبة إلى رئيس وزراء السويد الأسبق) التي قدمت تقريرها حول نزع السلاح إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو 1982 تحت عنوان الأمن المشترك Common Security. رأى التقرير أن الأمن تحت ظروف الفوضى وارتفاع مستويات التسلح يتطلب ضبط النفس المتبادل وحسن تقدير حقائق العصر النووي، وأنه لا مجال «لتحقيقه إلا من خلال العمل المشترك».[12] أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة؛ كالأمن المتكامل، والشراكة الأمنية، والأمن المتبادل والأمن التعاوني.[13]

توسيع حدود حقل الدراسات الأمنية

توسيع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات مرجعية وقطاعات تحليلية جديدة كان يستدعي عملية توسيع مماثلة في "حدود الحقل". حتى منتصف الثمانينيات، ظلت "الدراسات الاستراتيجية" هي السمة المميزة لحقل دراسات الأمن التقليدية. كان بعض الباحثين، خاصة في الولايات المتحدة، ينظر للدراسات الاستراتيجية على أنه الحقل الذي يوفر قدراً من الشرعية لأنماط معينة من المعرفة والممارسة، خاصة تلك المتعلقة بالشؤون العسكرية وفي مقدمتها الدفاع القومي. هذا ما جعل الهوية المتميزة للدراسات

الاستراتيجية -كما أشار باري بيوزان- تنجم عن تركيزها على الاستراتيجية العسكرية.[14] في أواخر الستينيات، أشار هيدلي بول Hedley Bull هو الآخر إلى قابلية مبادلة معنى الاستراتيجية بـ "الاستراتيجية العسكرية" التي هي، حسب تعريفه، فن أو علم استغلال القوة العسكرية لتحقيق أغراض معينة للسياسة.[15] في سياق متصل، ولعدة سنوات، استخدمت الأكاديمية الأمريكية المفاهيم الاستراتيجية للتعامل مع قضايا حقل الأمن والحد من التسلح الدولي. فمنذ نشر الدراسة الصيفية حول الحد من التسلح في عام 1960، ساهمت الأكاديمية بنشر تشكيلة واسعة من الدراسات حول الردع، سباق/ الحد من التسلح، مثل سلسلة الحلقات الدراسية حول الردع التي أقيمت تحت رعاية لجنة دراسات الأمن الدولية وتحت إشراف أبرام شايس Abram Chayes وجورج راثجنس George Rathjens.[16] تناولت معظم هذه الدراسات تعريف موضوع الحقل انطلاقاً من المرجعيات التقليدية للواقعية التي هيمنت على التفكير الدولي حول الشؤون الأمنية. كانت ظواهر الردع، وسباق التسلح، والحرب الاستباقية أو الخاطفة، وحرب النجوم وغيرها، مادة دسمة للدراسات التي تنطلق من مركزية التهديدات الموجه حصراً إلى الأمن القومي.

منذ بداية تأسيس حقل الدراسات الاستراتيجية وتمركزه التقليدي حول مفاهيم ونماذج الردع النووي، كان هناك جدل مستمر حول ماهية طبيعة القضايا غير العسكرية التي يجب على الحقل استيعابها ضمن برامجه البحثية. جاء التحول في أعقاب العديد من الكتابات التي رأت ضرورة

توسيع الحقل ليشمل قطاعات ومرجعيات أمنية جديدة.[17] لذلك، رأى البعض أن التحرك نحو ما بعد التفكير الاستراتيجي الضيق يقتضي تغيير سمة الحقل بما يتوافق مع طابعه الموسع. جاءت الدراسات الأمنية Security Studies لتشير إلى حقل جديد بأجندة أكثر اتساعاً وانفتاحاً على القطاعات والمرجعيات التحليلية. في بداية التحول، استعملت سمة الدراسات الأمنية، خاصة في الولايات المتحدة، كمرادف أو استمرارية من نوع آخر لموضوعات الدراسات الاستراتيجية.[18] اعتبر جوزيف ناي ولين جونز «أن السمة المقدمة إلى الحقل لا تغير المحتويات، لكنها تؤثر على كيفية إدراك الحقل ومن ثم كيفية تطوره».[19] لذلك، فعلى الرغم من اعتماد المؤلفين على سمة دراسات الأمن الدولي بدلاً من الدراسات الاستراتيجية، فإنهم أبقوا على دور مركزي للقطاع العسكري وكذلك مركزية الدولة، إلى جانب الأبعاد أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

ومع ذلك، اعتبر المؤلفان أن القضايا الاستراتيجية جزء من دراسات الأمن الدولي، حيث تقترح الدراسات الاستراتيجية أن الحقل مهتم أساساً بالاختيارات بين الاستراتيجيات البديلة للدول. وعليه، فإن مثل هذا التعريف -حسب اعتقادهم- قد يستثني بعض القضايا النظرية الأساسية حول أسباب الحرب أو العلاقة بين الاقتصاد الدولي والأمن الدولي.[20] هذا السبب ذاته الذي جعل الباحثين يستبعدون التسميات البديلة مثل "دراسات الدفاع" أو "الشؤون العسكرية" التي تستثني الأبعاد غير العسكرية للأمن، فضلاً عن سمة "شؤون الأمن القومي" التي تشير ضمناً إلى أن الحقل مهتم

كلياً بترقية أمن دولة معينة.[21] يعود تفضيل لين جونز تسمية الحقل باسم "الدراسات الأمنية الدولية" إلى كون هذه السمة توضح أن مشكلات الأمن الدولي المعاصرة لها مجال أوسع من القضايا العسكرية-التقنية الضيقة.[22]

كانت فكرة توسيع مجال الظواهر، التي تعتبر موضوع الدراسات الأمنية، بمثابة حجر الزاوية في بناء التمييز الذي أسس لاستقلالية وخصوصية، ومن ثم، شرعية حقل الدراسات الأمنية المعاصرة. كان بيوزان هو المهندس الحقيقي لطبيعة وحدود هذا التمييز. في الطبعة الثانية لكتابه **الشعب والدولة والخوف** (1991)، اعتبر بيوزان حقل الدراسات الأمنية حقلاً معرفياً جديداً مستقلاً بذاته، حيث أكد على ضرورة عدم محاولة، وكذلك تعذر إمكانية، إدماج الدراسات الأمنية في الدراسات الاستراتيجية. حسب اعتقاده، كانت الدراسات الاستراتيجية، ويجب أن تبقى، موضوع الخبراء كونها تحتوي على السمات العسكرية للعلاقات الدولية؛ ومن ثم فأي محاولة لتحديد موقع الأجندة الموسعة للحقل الجديد ضمن ذلك القديم والضيق ستعيق حتماً تطور الدراسات الأمنية.[23] لذلك، يرى بيوزان أن الدراسات الاستراتيجية لا تستطيع استيعاب الدراسات الأمنية بشكل كافٍ بدون إعادة تدريب واسعة في مجالات؛ مثل الاقتصاد السياسي، والنظرية والنظام، وعلم الاجتماع، والفلسفة. وحسب اعتقاده، إذا كان للدراسات الأمنية أن تتطور كحقل ثانوي متميز باستقلاليته الخاصة فيجب أن تقوم بذلك ضمن الإطار المتعدد التخصصات الأوسع للدراسات الدولية ككل.[24]

تقاطعت الدعوات إلى توسيع حقل الدارسات الأمنية واستبدال سمته لاحقاً مع دعوة جوزيف ناي Joseph Nye وسين لين جونز Sean Lynn-Jones إلى تجاوز "المركزية العرقية" Ethnocentrism ضمن الدراسات الاستراتيجية التقليدية. فحسب هذين المؤلفين، كانت الأغلبية الساحقة من المختصين في دراسات الأمن الدولية أمريكيين؛ لذلك فغالبية القضايا السياسية التي جذبت معظم الانتباه كانت قضايا السياسة الأمريكية، إضافة إلى أن أغلب المفاهيم والنظريات الرئيسية في الحقل تم إنتاجها من طرفهم.[25]

وحسب جوزيف ناي ولين جونز، لا تبشر سيطرة المنظورات الأمريكية على الشؤون الأمنية بخير، خاصة على المدى البعيد. فحسب اعتقادهما، هناك خطر في أن يقوم المحللون الأمريكيون بإهمال تأثير الثقافة الأمريكية على أنماط تحليلهم، كما قد تميل استنتاجاتهم إلى تأكيد خواص التفكير الأمريكي. كانت فكرة المركزة الأمريكية في إنتاج المعرفة الأمنية مركز تحليل ونقد مستفيض من قبل المنظّرين النقديين أمثال روبرت كوكس Robert Cox، ومارك هوفمان Mark Hoffman، وكيث كراوز، ومايكل ويليامز Michael Williams، وكين بوث، وريتشارد واين جونز Richard Wyn Jones، ومؤخراً المقاربة "التكنوحَوكمية" Techno-Governmentality (أي الحوكمة عبر التكنولوجيا) لمدرسة باريس، وغيرهم ممن أشاروا إلى أهمية تشريح علاقات القوة/ المصلحة/ المعرفة في استقصاء طبيعة ومصادر المعرفة الأمنية.

يجادل جون ميرشايمر John Mearsheimer بأن «الواقعية لا تستسلم، وهي دائماً ترد».[26] لقد شهدت دعوات توسيع الحقل ليشمل قطاعات

ومرجعيات جديدة ردة فعل نقدية من قبل أولئك المؤيدين لاستمرار الدراسات الاستراتيجية التقليدية وتركيزها على شؤون الدولة والشؤون العسكرية. في دراسته "نهضة الدراسات الأمنية"، انتقد ستيفن والت اقتراح بيوزان وبراون لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات؛ مثل الفقر، والأيدز، والأخطار البيئية، والإفراط في المخدرات وغيرها، مؤكداً أن هذه الوصفة تخاطر بتوسيع الدراسات الأمنية بشكل مفرط. وحسب هذا المنطق، فإن قضايا، مثل التلوث والمرض والاعتداء على الأطفال أو الركود الاقتصادي، كلها يمكن أن ينظر إليها كتهديدات أمنية.[27] ومن ثم يرى والت أن «تعريف الحقل بهذه الطريقة يحطم تماسكه الفكري ويجعل محاولة ابتكار حلول لهذه المشكلات مهمة صعبة».[28] علاوة على ذلك، فإن وجود مثل هذه التهديدات المذكورة للتو لا يعني زوال خطر واحتمال حدوث الحرب. وعليه يؤكد والت أن أي محاولة لفهم تطور المجتمع الإنساني، فضلاً عن فرص السلام، يجب أن تحسب حساب دور القوة العسكرية.

في سياق متصل، يرى لين جونز أن هناك ثلاثة أسباب تجعل من الحكمة أخذ التهديدات الموجهة إلى البيئة بشكل منفصل عن الدراسات الأمنية: أولاً، هناك القليل فقط من الروابط التحليلية بين موضوعات البيئة ومشكلات الحرب والسلام. فأسباب الانتهاك البيئي مختلفة عن أسباب الحرب الدولية أو الأهلية. إذ تهتم الدراسات الأمنية بشكل محدد بالتهديدات المتعمدة أو المحسوسة للنزاع الناشئة عن القرارات السياسية للدول والفواعل الأخرى. في حين أن معظم المشكلات البيئية نتائج غير مقصودة للنشاط الاقتصادي. ثانياً،

الدعوة إلى توسيع أجندة الدراسات الأمنية تحرم الحقل من التماسك الفكري، وذلك عبر مساواة التهديد الأمني بأي شيء سيئ. يضرب لين جونز مثالاً بحالة الفرد في المجتمعات الحديثة، حيث قد يكون مهدداً بكل من الفاقة الاقتصادية والكآبة العقلية، لكن هذا لا يعني أنه يجب إدماج مجالات الاقتصاد وعلم النفس في الدراسات الأمنية. ثالثاً، قد يكون اعتبار التهديدات البيئية مثل التهديدات الأمنية ذا نتيجة عكسية؛ فتطبيق إطار الأمن القومي لتعبئة الناس من أجل حماية البيئة قد يخلق إحساس الاضطرار الذي لا يمكن تحمله. من الخطر أيضاً تقديم سيناريوهات أسوأ الحالات إلى حقل البيئة. فمثل هذه السيناريوهات، كما يدعي الواقعيون، لا تنطبق على المشكلات التي تتطلب تعاوناً دولياً ثابتاً، ولكن تنطبق فقط في إدارة الأزمة مع القوى المعادية.[29] في سياق متصل، انتقد روبرت دورف Robert Dorff محاولة تشارلز كيغلي Charles Kegley توسيع أجندة الدراسات الأمنية، فبينما يوافق دورف على أن القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تمثل قضايا قلق حقيقي، يرى أنه ليس هناك خيط تصوري في قائمة كيغلي يجمعها معاً ماعدا كونها مشكلات؛ والمشكلات ليست مفهوماً؛ فهي كما يقول «لا تساعدنا على تنظيم محتوى ما نعلم، فضلاً عن كيف نعلم. المشكلات لا توفر لنا نظاماً للحقيقة يمكن أن نستعمله لخلق فهم مشترك لما نسعى للتحدث عنه وماهية السياسة المحتملة التي تقترب من مخاطبة تلك المشكلات».[30]

بالرغم من أن والت، ولين جونز، ودورف، وغيرهم من الداعين إلى أجندة محافظة للدراسات الأمنية، فإنهم لم يقدموا حججاً قاطعة لرفضهم

توسيع المفهوم والحقل -فضلاً عن غموض إدعاءاتهم حول كيفية تأثير التوسيع على تماسكه الفكري- ومع ذلك، أصبحت تحذيراتهم من إمكانية حدوث ذلك أكثر وضوحاً بسبب دفع عملية التوسيع المتزايد إلى تمييع حدود الحقل وتغيير مواقع التخصص بدخول مجموعة منظورات بين-التخصصية Interdisciplinary في الحقل. لقد مال نقاش التوسيع إلى مزيد من التعقيد والجدل في تقدم البحث والتحقيق، إضافة إلى التراكم المعرفي في الحقل، وعوضاً أن يصبح مصدراً لإيجاد الحلول، أصبح تعبيراً عن حدة المشكلة.

التوسيع من الداخل

بدأ الحراك التوسيعي على الصعيد النظري بنشر باري بيوزان كتابه[31] الذي ناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[32] وهو العمل الذي دعا فيه أيضاً إلى أن يكون هذا التوسيع خارج حقل الدراسات الاستراتيجية التقليدية، وأن يتم ضمن الحقل الأوسع للدراسات الأمنية.[33] ولكن بالرغم من دعوته التي تعتبر الأكثر تنظيماً لتوسيع مفهوم الأمن يومئذ، فإن بيوزان، مثل جميع المنادين بتوسيع المفهوم،[34] ظل وفياً لنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سياق الفوضوية يفرض علينا اعتبار الدولة هي الموضوع المرجع الرئيس للأمن.[35] وبذلك، كما أشار ستيف سميث Steve Smith، يكون قد اكتفى بتقديم تفسير "واقعي جديد" neorealism متطور للأمن.[36] لقد أثار اعتبار الدولة الموضوع المرجعي

الوحيد للأمن، كما وضعه بيوزان، العديد من ردود الفعل النقدية.[37] ومع بداية التسعينيات، كان التحدي الذي واجه فكرة مرجعية الدولة معظمه على صعيد الممارسة. فقد كانت التغييرات الهائلة في طبيعة الأمن الأوربي والدولي تعني أنه من الصعب على بيوزان الادعاء بأن الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن. تصاعد وتيرة النزاعات العرقية في أوربا الشرقية، وتواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا السوداء، وتزايد نسب الهجرة غير الشرعية، ومشكلات الإدماج والفقر، وارتفاع مستويات الجريمة- كلها أظهرت طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات. لم يعد مفهوم الأمن القومي قادراً على التعامل مع هذا النوع الجديد من التهديدات. وبناءً على هذه التحولات، طور بيوزان مع وايفر فكرة "الأمن المجتمعي" كمدخل لفهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوربا في فترة ما بعد الحرب الباردة.[38] في عمل مشترك آخر، أشار كيث كراوز ومايكل ويليامز إلى أن التركيز الواقعي الجديد على حماية القيم الرئيسية للدولة من التهديدات العسكرية التي تنبثق من خارج حدودها لم يعد كافياً (إن لم يكن قط كذلك) كوسيلة لفهم ما/ من سيؤمّن من أي تهديدات، وبأي طريقة.[39] ولذلك، دعا المؤلفان إلى ضرورة توسيع أجندة الأمن الدولي لتتجاوز التركيز التقليدي للواقعية على الدولة بوصفها الموضوع المرجعي الوحيد للأمن.[40] من جهة أخرى، وعبر استعماله للتمييز بين النظرية التقليدية والنقدية، جادل واين جونز بأن دراسات الأمن التقليدية تعاني الضعف نفسه الموجود في النظرية التقليدية (الوضعية Positivism)؛[41] أي أنها تجسد النظام الحالي، وتعالج

العلاقة بين المراقِب والمراقَب باعتبارها غير إشكالية، وتسعى لدعم وتكريس النظام القائم، كما تعمل ضمن النموذج العلمي للفلسفة الواقعية. أراد واين جونز أن يحدد بصرامة مكان الدراسات الأمنية النقدية ضمن النظرية النقدية، وذلك عن طريق تجاوز المباني الواقعية للأمن الدولتي نحو رؤية بديلة أكثر اتساعاً تنطلق من قاعدة أمن الأفراد أنفسهم. في وقت لاحق، وكرد فعل على هذه الأدبيات التوسيعية، انتشرت الأعمال التي أصبحت تعمل ضمن الأجندة الموسعة الجديدة للأمن، أو ما اصطلح عليه لاحقاً بالدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies. مثلت هذه الأعمال من أصبحوا يعرفون بالعلماء الجدد مثل ليني هانسن Lene Hansen، وجيف هيوسمنس Jef Huysmans، وبيل ماك سويني Bill McSweeney، وتيري بالزاك Thierry Balzacq، وكلاوديا أرادو Claudia Aradau، ورانس فان ميونستر Rens van Munster، وفرانسيسكو رغازي Francesco Ragazzi، وديديه بيجو Didier Bigo، وغيرهم ممن أعدوا الإعلان التأسيسي للمقاربات النقدية للأمن في أوربا.[42]

جاء هذا الإعلان كنتيجة، أو بمعنى أدق، كمحاولة لتوليف المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، وهو التوليف الذي تطور عبر سلسلتين من اللقاءات بين ما دعاه أولي وايفر "مدارس فكرية": كوبنهاجن، وأبريستويث، وباريس.[43] أسفرت اللقاءات بين ممثلي هذه المدارس عن تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية.

1. مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية

منذ تاريخ إنشائه في عام 1985 حتى إغلاقه سنة 2004، كان معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام منبراً نظرياً رائداً في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية. استضاف المعهد خلال فترة عمله مجموعة متنوعة من الباحثين؛ أمثال باري بيوزان، وأولي وايفر، وياب دي وايلدJaap de Wilde، ومورتن كيلستروب Morten Kelstrup، وبيير ليميترPierre Lemaitre، وإجبيرت جان، وليني هانسين، الذين غطت أعمالهم طيفاً واسعاً من القضايا الأمنية. جاء الدور الأهم والأكثر تأثيراً عقب انضمام باري بيوزان إلى المعهد في عام 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهو "السمات غير العسكرية للأمن الأوربي".[44] تلاه بعد ذلك التحاق أولي وايفر بالمدرسة واشتراكه مع بيوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية. من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظّرون برنامجاً بحثياً في الدراسات الأمنية بديلاً للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن. قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة. الأولى كانت نتاجاً جماعياً للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بيوزان، وهو ما يعرف بـ"الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ"نظرية الأمننة" Securitization Theory.

أ. الأمن المجتمعي

كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل (الأمنية) غير الدولة. انتقد البعض التناقض الكبير في مركزة الأمن غير المبررة في الدول السيادية؛ ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي، بل قد تكون، على عكس ذلك، هي مصدر التهديد. فكما يقول واين جونز «الدولة ذات السيادة...هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلاً من حلها».[45] ونظراً للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة: تزامنا مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفيتية السابقة ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوربا وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاجن إلى وضع "المجتمع" كموضوع مرجعاً للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت، حسب رأيهم، المصدر الأساسي للتهديد.

أدى تغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من "الأمن القومي" إلى "الأمن المجتمعي"، وهو المصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاجن. يعرّف بيوزان الأمن

المجتمعي بـ «أنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات».[46] بمعنى أنه يعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية.[47] حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرّض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة. وكما يقول بيوزان «إن الجماعات مؤسسة حول الهوية».[48] وعليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية.[49]

ب. نظرية الأمننة

إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي، تعتبر نظرية الأمننة (أي إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية. ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أولي وايفر (مؤسس النظرية) المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني،[50] والتي قام بتطويرها لاحقاً كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة الباحثين العاملين بالمعهد مثل بيار لوميتر، وإيليزابيتا ترومر Elizabieta Tromer، ثم بيوزان، ودي وايلد، وآخرين غيرهم.[51] بالنسبة إلى وايفر، يعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمننة. يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة، وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة.[52] سيجد هؤلاء أنه في مصلحتهم –

عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعاً للتهديد- إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى. يقول وايفر «عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية: الاضطرارية أو الاستعجالية؛ ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية».[53]

بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة (أو السلطة) في تعريف المشكلة الأمنية، ومن ثم حدوث الأمننة، فإن هذه الأمننة لا تتم بدون تدخل المجتمع. هذا الدور المحوري الذي يعطيه وايفر للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين: أولاً، تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلاً من الدولة). ثانياً، تبنيه مفهوماً لغوياً للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل (حسب مقاربة بعد بنيوية). يقول وايفر في تعريفه للمفهوم: «ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن أن نعتبر الأمن فعلاً خطابياً. وحسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس، الكلام في ذاته هو الفعل».[54]

وعليه، الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها؛ وهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية.[55] وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية. فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد الوجودي، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات

الاستثنائية لتأمين بقائه. إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة.[56]

بشكل عام، البناء الخطابي لأي فعل أمن بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية:[57] (1) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (2) التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد (3) والذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية. وهكذا، تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا *Low Politics* (تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا *High Politics* (تتميز بالاضطرارية، والأولوية الملحة عبر قضايا الحياة والموت).

2. مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية النقدية

آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية يتمثل فيما أصبح يعرف بـ مدرسة أبريستويث Aberystwyth. وأبريستويث بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز، وتعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم (كرسي ويدرو ويلسون الذي تأسس عام 1919)، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوث وريتشارد واين جونز.

خلافاً لمدرسة كوبنهاجن، لدى أنصار المدرسة الويلزية تصور إيجابي لمفهوم الأمن؛ فبالنسبة لهم الأمن يعني الانعتاق Emancipation. فحسب وجهة النظر التي طرحها كين بوث ووابن جونز، محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الأمننة كما ادعى وايفر، وإنما ينبغي أن يكون انعتاق الأفراد. يرى أنصار المدرسة أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد، حيث تعرض وتناقش، وبعد ذلك تستكشف القوى الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير الأفكار التي قد تروج لانعتاق الناس من الحالات والبنى المستبدة؛ مثل الفقر، والأمية، والتمييز العنصري والجنسي وغيرها.[58]

تسعى الدراسات الأمنية النقدية لمدرسة أبريستويث بخلفيتها الفلسفية إلى تطوير ما أسماه بوث بـ "علم أخلاق عالمي" كبديل للنظرية الأمنية التقليدية التي تنبع من علم كئيب للعلاقات الدولية.[59] وفي هذا السياق يرى واين جونز أن دراسات الأمن النقدية عبارة عن «محاولة لتطوير فهم موجه عبر الانعتاق من أجل تنظير وممارسة الأمن».[60] ومن ثم، فإن الدراسات الأمنية النقدية حسب هذه الخلفية تعتبر فقط البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى؛ من أجل الترويج «لإنسانية أكثر إنسانية».[61]

يبدأ أنصار مدرسة أبريستويث بالدعوة إلى أجندتهم البحثية من خلال عرض طبيعة التناقض التقليدي بين أمن الإنسان والدولة، والتساؤل بعد ذلك حول ما هو الموضوع المرجع الأساس للأمن: هل هو الدولة أو

الشعب؟ لمن يكون الأمن بالمرتبة الأولى؟[62] وللإجابة عن هذا السؤال اختار أنصار المدرسة مرجعية الفرد مقابل الأشكال الأخرى من الجماعة السياسية (خاصة الدولة)، وهكذا اختاروا إعادة تعريف الأمن بناءً على إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة بموضوعاته.

إن إعادة تعريف الأمن كشرط وجودي للأفراد في أعمال مدرسة أبريستويث ناتج عن إعادة استعمال المفهوم بعيداً عن المفاهيم التقليدية للنظام والقوة المتداولة في المقاربة الواقعية.[63] فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة، وإنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء القوميتين. بهذا الشكل يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن كل الذين تم استبعادهم من حقل الدراسات الأمنية التقليدية (أو الواقعية) أصبحوا الآن موضوعاته. قاد هذا الفهم مشروعهم النقدي نحو "حقائق الأمن" التي تم حجبها عبر التفكير التقليدي الذي هيمن على تخصص العلاقات الدولية.[64] وهكذا قرر أنصار هذه المدرسة، بتحريكهم الأمن من الدولة إلى الأفراد، أن الموضوع المرجع للأمن سيكون "معدومي الأمن".[65] وحسب كلاوديا أرادو، هي استراتيجية غير مباشرة لتحويل الأمن لـ "منفعة" أولئك غير الآمنين.[66]

بشكل عام، تعتبر فكرة الأمن كسياسة انعتاق، واعتبار الفرد كموضوع مرجع الإسهامات الرئيسية لمدرسة أبريستويث في الدراسات الأمنية. إن مفهمة الأمن يجب أن تتم في إطار نظرية سياسية مختلفة عن نظرية الأمن

التقليدية التي تقوم على التصور الواقعي للعلاقات الاستراتيجية بين الدول السيادية. بدلاً من ذلك، تحاول النظرية النقدية للأمن توسيع مفهمة الأمن بدلاً من حصرها، وتستكشف الإنسانية المشتركة بدلاً من السيادة الوطنية، والانعتاق بدلاً من الأمننة.[67] وكما يقول بوث «إن الانعتاق قلب النظرية النقدية للأمن العالمي».[68]

3. مدرسة باريس للدراسات الأمنية

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، كان البناء السياسي للأمن محل اهتمام عدد من باحثي تحليل الممارسات الشُرَطية (أجهزة الرقابة والضبط الاجتماعي). يعتبر تشكيل حقل الأمن الداخلي وأمننة الهجرة في أوربا أكثر الموضوعات تناولاً في الأجندة البحثية المستندة إلى منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية. قدم هؤلاء الباحثون أجندة تركز على مهنيي الأمن Security Professionals (أي العاملين في الأمن مثل الجنود، والخبراء، والتجار، والمحللين النفسيين...إلخ)، والعقلانية الأمنية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية.[69]

تقوم مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق. أولاً، بدلاً من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة الأمن باعتباره "تقنية الحكومة" Technique of Government.[70] ثانياً، بدلاً من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة Power Games.[71] ثالثاً، بدلاً من التركيز

على أفعال الكلام Speech Acts، تؤكد على الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.[72]

على عكس المدارس السابقة، يعود مصدر المنظور المقترح من قبل مدرسة باريس ليس إلى تغير الموضوع المرجع بقدر ما يعود إلى تغير طبيعة التهديد والطريقة الملائمة لمواجهته. لذلك، هم يرون أن عدم الاعتماد على رؤية أوسع لتحولات الصراعات الاجتماعية كان عاملاً أساسياً في قيادة الدراسات الاستراتيجية وخبراء الأمن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية، كما يتجلى ذلك في أدبيات منتصف الثمانينيات. يكمن السبب حسب رأيهم في فشل المحللين في فهم تحول طبيعة العنف السياسي من أشد صوره قسوة (الحرب) إلى أقلها علنية (الجريمة، التعذيب...إلخ). هذا الفشل في فهم تحول العنف السياسي المعاصر -التحول من المعركة العسكرية إلى المراقبة- خلق شللاً وقلقاً بين القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية عند التعامل مع هذه الأشكال من العنف.[73] في عالم يهدده الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والاضطهاد والشغب السياسي، فإن قدرة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملياً لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة.[74]

أدت الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دوراً فعالاً في المهام الأمنية. قد تشمل هذه المهن، من بين أخرى، الشرطة الحضرية (العاملة في المدن)،

والشرطة الجنائية، وشرطة مكافحة الإرهاب، والجمارك، ومراقبة الهجرة، والاستخبارات، ومكافحة التجسس، وتكنولوجيا المعلومات، ونظم مراقبة المسافات الطويلة، وكشف أنشطة حفظ النظام وإعادة إرسائه، والتهدئة، والعمل النفسي (مثل برامج إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي). كل هذه المهن، كما يؤكد ديديه بيجو، تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها كما تتلاقى في وظيفة واحدة تحت عنوان الأمن.[75]

بالنسبة لأنصار مدرسة باريس، يعد مهنيُّو إدارة انعدام الأمن العامل الأساسي (أو التسهيلي في بعض الأحوال) في إنتاج المعرفة/ الحقيقة الأمنية؛ حيث يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية إلى محاولتهم احتكار الحقيقة حول الخطر عبر استعمال رابطة القوة-المعرفة.[76] التهديد أو الخطر، إذن، هو ما تعتبره هذه الأجهزة الأمنية كذلك أو، بوجه آخر، ما ترصده تقنيات الحماية. وعليه، يطالب هؤلاء -كما يصرح بيجو من خلال سلطة الإحصاءات (أو سلطة المعلومة حسب ميشال فوكو)- أن تكون لديهم القدرة على تحديد طبيعة وأولوية التهديدات، لتحديد ما يشكل بالضبط قضية أمنية.[77] هذه السلطة النابعة من قدراتهم التكنولوجية الروتينية لجمع وتصنيف البيانات تسمح لهؤلاء المهنيين بإنشاء حقل الأمن الذي يعترفون فيه لأنفسهم كمتخصصين مؤهلين، في حين يجدون أنفسهم في منافسة مع كل الآخرين لاحتكار المعرفة الشرعية لما يشكل القلق الشرعي والخطر الحقيقي.[78]

الأمن في مدرسة باريس نمط من أنماط الحوكمة يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة. تعمل الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. وفي عالم معولم أصبحت أنشطة الشرطة أكثر اتساعاً. هذه الأنشطة، ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مساحة تتجاوز الحدود الوطنية، كما تتجاوز أيضاً في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية. فقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر خطاباً مختلفاً وجديداً حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء. لقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محوراً يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل لممارسات السيطرة، وتحديد ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساساً إلى ممارسات المراقبة.[79]

تعتبر فكرة المراقبة أو العين الإلكترونية بحسب دايفيد ليون [80] تجسيداً معاصراً لفكرة البانوبتية[81] عند فوكو. الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة.[82] تتخذ هذه البانوبتية في مجتمعنا المعاصر أشكالا عديدة؛ استخبارات الاتصالات، والاستخبارات الإلكترونية، واستخبارات الرادار، واستخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات التقنية التي تشكل نظاماً جديداً للقوة في العلاقات الدولية.[83] في الواقع، تمتلك هذه المراقبة التقنية ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل

في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة: "الصورة لا تكذب".[84] هي تعمل بمثابة مصدر تقني استراتيجي للحقيقة الأمنية.[85]

بشكل عام، يمكننا تلخيص تصور الأمن في مدرسة باريس في سلسلة النقاط التالية: هو عبارة عن: (أ) تقنية حكومية (ب) تقوم على فاعلية ممارسات الشرطية (جـ) التي تستخدم تقنيات المراقبة (د) واحتكار المعرفة (هـ) لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية.

الجدول (1)

مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للأمن في أوربا

	مدرسة كوبنهاجن	مدرسة أبريستويث	مدرسة باريس
مرجعية مفهمة الأمن	الأمن كفعل كلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة؟	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهنيي الأمن
كيف يتحقق الأمن؟	نزع الأمننة	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر

إن التحدي العظيم الذي تواجهه المقاربات النقدية للأمن في أوربا هو تطوير بناء معرفي يستوعب التنوع الفكري الموجود في المدارس الثلاث. وهذا يخاطر بإمكانية تطوير المقاربة من خليط غير متناسق من

المعارف التي تتيحها كل مدرسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة تطوير الأطر النظرية الخاصة بهذه المدارس بشكل منفرد. يكمن التحدي الحقيقي الآخر في ابتكار منطق توليفي أو خيط ناظم يوجه من خلاله أنصار المقاربات هذا الكم الهائل والمتشعب من الأفكار، والتصورات، والمفاهيم، والمنهجيات، والقناعات السياسية. لذلك، بدلاً من تأسيس المقاربات على لقاءات الأشخاص يجب أن تؤسس على التقاء الأفكار والمعارف والتصورات المشتركة.

بشكل عام، نخلص إلى ثلاثة استنتاجات: أولاً، توسيع وتعميق مفهوم الأمن جعل البناء الدلالي يمتد عبر طيف واسع من الفواعل (من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد) والقطاعات (من العسكرية إلى الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية). ثانياً، حركة التوسيع شملت أيضاً بنية الحقل وسمته (من الدراسات الاستراتيجية إلى الدراسات الأمنية). ثالثاً، بالرغم من أن المفاهيم المطورة والموسعة (والمتنافسة) للأمن من قبل المدارس الثلاث تعتبر نجاحاً يحسب لها، فإن هذا النجاح قد يبدو مضللاً إذا طرحنا السؤال التالي: أي واحد من هذه المفاهيم نتبنى؟

نناقش تالياً غياب الإجماع حول مفهوم الأمن في البلدان العربية، نتيجة لتوسيع المفهوم، ثم نقوم بتقييم تطور الدراسات والممارسات الأمنية العربية عبر المقارنة بين توسيع مفهوم وقطاعات الأمن مقابل الأجندات الأمنية الناتجة عن هذا التوسيع.

الدراسات الأمنية في العالم العربي والتناقضات العملية للتوسيع

إن مسار تطور الدراسات الأمنية في العالم العربي امتداد لتطور الحقل في الدول الغربية؛ فحتى بداية التسعينيات كان معظم الكتّاب العرب ينسجون على منوال التوجه السائد للدراسات الاستراتيجية، حيث كانوا يرون أن الدولة هي الفاعل الأمني الوحيد في السياسة الدولية، كما تركز اهتمامهم على القطاع العسكري والتهديدات التقليدية المتمثلة في مظاهر انتهاك سيادة الدولة واستقلالها. إن عوامل مثل البيئة الدولية (الحرب الباردة)، وتكرار النزاعات والحروب (سواء مع إسرائيل أو بين الدول العربية نفسها)، ونشوء العديد من الباحثين العرب على تقاليد النظرية الواقعية- كلها أدت إلى تبني مفهوم دولتي للأمن تردد كثيراً في الأدبيات العربية تحت سمة "الأمن القومي". بيد أن هذا المفهوم لم يرتبط في مضمونه بأمن دولة عربية واحدة (كما هو الحال في الصياغات الغربية)، وإنما جاء ليشير إلى أمن منظومة الدول العربية في مجموعها فيما عرف بـ "الأمن القومي العربي".[86]

تطور الدراسات الأمنية العربية

قدم بعض الباحثين العرب مفهوماً أوسع للأمن يتجاوز الاستعمال التقليدي عند والتر ليبمان وآرنولد والفرز (قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات)،[87] إذ قاموا بصياغة مجموعة من التعريفات المستندة إلى مرجعية

الأفراد بدلاً من الدولة، عكس معظمها إجماعاً ضمنياً على ضرورة الأخذ في الاعتبار تعدد مستويات وقطاعات الأمن في أية محاولة لتعريفه؛ فقد ميز محمد عبدالكريم نافع بين الأمن المادي والنفسي، حيث يرى الأول عبارة عن التمتع بمستلزمات الحياة المطمئنة كالسكن الدائم، والدخل المستقر، والتوافق مع الآخرين، بينما يشير الأخير إلى اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه.[88] ويرى نشأت الهلالي أن الأمن عبارة عن حماية الفرد من التهديدات أو إحساسه بالتحرر من الخوف.[89] وعرفه عطا محمد زهرة بأنه إحساس الفرد بالطمأنينة الناتجة عن غياب الأخطار التي تهدد وجوده أو امتلاكه وسائل مواجهة تلك الأخطار في حال ظهورها.[90] أما حسن إسماعيل عبيد فيرى أن الأمن هو ثمرة الجهود المشتركة بين الدولة والأفراد للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في المجتمع.[91]

وفي مقاربة قطاعية موسعة، أشار سيد عبد المولى إلى الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية للأمن العربي.[92] كما ميز محمد أمين البشرى بين مفهومين للأمن، جوهري وشكلي؛ فيشير الأول إلى عدم الخوف والإحساس بالطمأنينة والاستقرار، بينما يشمل الأخير عناصر متغيرة مثل الأولويات الأمنية، والنطاق الأمني، ووسائل تحقيق الأمن، وغيرها.[93] من ناحية المضمون، تعكس هذه التعريفات الموسعة للأمن التكوين الثقافي والقيمي للباحثين العرب خاصة في مقاربتهم الفردية للموضوع المرجع. فبالنسبة لغالبية المتخصصين والعاملين في شؤون الأمن، ينبع الاهتمام بأمن الأفراد وجعله مركز الممارسة الأمنية من تصور الإسلام

الشمولي للأمن،[94] وهو ما جعل العديد منهم من بين الأوائل الذين قاموا بتوسيع مرجعية الأمن من الدولة إلى الأفراد، ولفترة طويلة قبل ظهور مدارس أبريستويث وباريس.

وتكريساً لهذا التصور الشمولي للأمن، تبنى العديد من الباحثين العرب مفهوم "الأمن الشامل" الذي أصبح يشير إلى أجندة أمنية جديدة وأكثر اتساعاً للعالم العربي. فعلى سبيل المثال ميز فهد بن محمد بين مفهومين للأمن الوطني: ضيق وشامل. أما المفهوم الضيق فيشير إلى تحرر الدولة والأفراد فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر. وأما المفهوم الشامل فيدل على «شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك احتياجات الروح ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية».[95] ويرى محمد أمين البشرى الأمن الشامل في تكامل أدوار الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة، وقد يقصد به تعدد المجالات التي تتناولها الوظيفة الشرطية.[96] وحسب رابح حروش، فإن الأمن الشامل يعني استقرار المجتمع ورفاهيته، ورضا الناس عن نظام الحكم.[97] وقد رأى البعض الأمن الشامل من منظور التنمية الشاملة[98] فيما ربطه آخرون بالأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجنائية والصحية وغيرها.[99] جاء توسيع مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية العربية نتيجة لثلاثة تطورات متوازية: أولاً، توسيع أجندة وحدود الحقل ليشمل مقاربات بين-تخصصية جديدة مثل سوسيولوجيا الهجرة والإجرام والعلوم الشرطية والطب النفسي وغيرها. ثانياً، ربط مفهوم الأمن بموضوعات مثل التنمية

(بجميع أشكالها)،[100] والهجرة،[101] والإرهاب،[102] والأقليات[103] (وهي الموضوعات المرتبطة عادة بأجندة مدرسة كوبنهاجن)، إضافة إلى موضوعات؛ مثل الشُّرطية،[104] والجريمة والتحقيق الجنائي،[105] والطب النفسي،[106] والمؤسسة العقابية (السجن)[107] وحتى قضايا المنهجية[108] (موضوعات مدرسة باريس). ثالثاً، تعززت هذه التطورات بإنشاء مجموعة من المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة في الشؤون الأمنية، ومنها: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،[109] وكلية فهد الأمنية، وكلية العلوم الشرطية بالشارقة، وأكاديمية الشرطة بدبي، ومعهد دراسات الأمن القومي التابع لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وعلى الرغم من الكم الهائل من الدراسات العربية في مجال الأمن، فإن العدد لا يعد معياراً كافياً للحكم على الدراسات الأمنية العربية بالتطور.[110] فإجراء مسح حقلي لمضمون هذه الأدبيات يضعنا في مواجهة الحقائق التالية: أولاً، غياب مفهوم دقيق للأمن؛ فمعظم الباحثين يقدمون تعريفات غامضة وغير محددة في أبعادها ومجالاتها، حيث لا تضع أي مرجعية للأمن كطبيعة التهديد، ومصدر التهديد، وموضوع التهديد، والقيم المهددة، وغيرها. كما أن معظمها لا يجيب عن أسئلة؛ مثل: أمن من؟ من ماذا؟ وكيف؟ أما بالنسبة للمفاهيم المتداولة مثل الأمن الشامل والموسع فهي بالرغم من توسيعها للمفهوم إلى الأفراد والمجتمع، فإنها تقوم في النهاية بتصور الأمن فقط في حدود ما توفره الدولة.[111] وهكذا يمكن القول إن غياب مفهوم متعارف

عليه للأمن يعتبر النقطة السلبية الأساسية في الدراسات الأمنية العربية. ثانياً، معظم هذه الدراسات (خاصة منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) غيرت موقع التخصص من العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والعلوم الشرطية، كما أن معظم أدبياتها قدمها باحثون في علم الاجتماع أو علم النفس أو خبراء وضباط أمنيون، وهو ما يفسر غياب الإشارات إلى المصادر المعروفة والمتداولة في حقل الدراسات الأمنية.[112] ولذلك، فبالرغم من أهمية وأصالة هذه البحوث والدراسات، فإن طالب الدراسات العليا المتخصص في الدراسات الأمنية (الحقل الفرعي لتخصص العلاقات الدولية) سيكتفي بالإشارة إليها من الناحية المنهجية كمراجع ثانوية وليس كمصادر. ثالثاً، بعض البرامج البحثية تكاد تكون غائبة عن أجندة الدراسات الأمنية العربية، فنادراً ما نجد دراسات حول الأمن المجتمعي بعيداً عن البحوث المعهودة حول قضايا الأقليات والهوية، كما نلحظ نقص الاهتمام بالنظرية الأمنية وبعض القضايا مثل التأمين وإدارة المخاطر، فضلاً عن قلة منابر الحوار حول القضايا الأمنية مثل الدوريات والمجلات المتخصصة في مجال الدراسات الأمنية.[113]

نتائج التوسيع: ثلاث مرجعيات، ثلاث أجندات

عملية توسيع وتعميق مفهوم الأمن تجعلنا أمام ثلاثة مستويات تحليل للأمن: الدولة، والمجتمع، والفرد. في إطار الممارسة، هذه المستويات الثلاثة تطابق ثلاث أجندات أمنية: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الفردي

(أو الإنساني) على التوالي. للوهلة الأولى، يوحي توسيع الأجندة الأمنية لتشمل فواعل أخرى غير الدول بتقدم إيجابي في طريق توفير المزيد من الأمن لأكبر عدد ممكن من الفواعل. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة بديهية من الناحية النظرية، فإن دليل الممارسة في العالم العربي بشكل خاص يشير إلى واقع مغاير تماماً؛ ففي سياق الواقع، هذه الأجندات الثلاث نادراً ما كانت مكملة أو متوافقة مع بعضها البعض، وبدل أن تعكس كل واحدة منها حضورها واستمراريتها في الأجندات الأخرى، كثيراً ما كانت تعبر عن هذا الحضور والاستمرارية في معارضتها ومنافستها لبعضها البعض. فعلى سبيل المثال، عادة ما يجري الكلام عن الأمن القومي في البلدان العربية باستخدام عبارات توحي بحالات الاستثنائية والطوارئ ومسائل الحياة أو الموت التي عادة ما تتعارض مع أمن وحرية الجماعات والأفراد. في الجهة المقابلة، يستعمل الذين يدعون إلى تدعيم أجندة الأمن المجتمعي أو الفردي/ الإنساني الخطاب نفسه عندما ينظرون إلى الأمن القومي ليس فقط كأجندة منافسة، بل يعتبرونه في ذاته تهديداً لموضوعاتهم (الأفراد والجماعات).

تكامل أو تنافس هذه الأجندات الثلاث مرتبط بمجموعة من العوامل المتعلقة بطبيعة وقوة الدولة، وعلاقاتها المحلية بالمجتمع والخارجية مع نظامها الإقليمي، أهمها: نوع النظام السياسي (ديمقراطي أو أوتوقراطي)، ودرجة التماسك والاندماج المجتمعي، والأداء الاقتصادي وقدرة الدولة (الاستخراجية/ التوزيعية)، وطبيعة التهديد الخارجي (خاصة الإقليمي). وهكذا، فليس من الصعب توقع أن الدول الضعيفة أو الفاشلة أو التي توجد

في بيئة يحيط بها الأعداء والمنافسون تعاني بدرجة أكبر من تنافسية هذه الأجندات بالمقارنة مع الدول القوية المندمجة والآمنة نسبياً.

كثير من الدول العربية تقع ضمن الصنف الأول، ما يجعل الأجندات الأمنية الثلاث لا ترى كمتنافسة فقط، بل كتهديد بعضها لبعض. يثير هذا الفهم تساؤلات: ما الذي يجعل هذه الأجندات الأمنية متنافسة بدلاً من أن تكون متكاملة؟ لماذا يؤدي السعي لتوفير الأمن لأيٍّ هذه الكيانات: الدولة أو المجتمع أو الفرد، إلى الانتقاص من أمن الآخر؟ أيُّ هذه الكيانات يستحق الأمن أكثر؟ وأيُّها يستحق الدعم السياسي وتسخير الموارد والأموال؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، نقوم بعرض الحجج التي يسوقها أنصار هذه المنظورات الثلاثة في وضع أجندتهم، ثم لاحقاً نقوم بفحص مدى مصداقية هذه الحجج وتطابقها مع متطلبات الأمن العربي.

1. أمن الدولة أولاً: الأمن القومي في بيئة فوضوية

بحسب هذه الأجندة، يضع سببان رئيسيان الأمن القومي على قمة الأجندة الأمنية للدولة في العالم العربي: أولاً، البيئة الفوضوية للنظام الإقليمي العربي، وثانياً، منطق البقاء السياسي.

أ. البيئة الفوضوية الإقليمية

تدفع الفوضوية الدولية International Anarchy رجال الدولة إلى التركيز بشكل رئيسي على الأمن القومي. في مثل هذه البيئة، حيث لا توجد

هيئة عليا (دولية أو إقليمية) تقوم بتحكيم وتسوية النزاعات بين الدول أو تعمل على فرض النظام بينها، يبقى حدوث الحرب محتملاً على الدوام. تحدث الحرب في البيئة الفوضوية لأنه ببساطة ليس هناك ما يمنع حدوثها.[114] تحت هذه الظروف، يصبح الهدف الأساسي للدول هو الحفاظ على بقائها واستقلالها كوحدة سياسية. ولأن الدولة ترى الدول الأخرى مصادر تهديد لها فعلية أو محتملة، فلا يمكن أن تعتمد على طيبتها أو نواياها الحسنة، وإنما عليها أن تعتمد فقط على نفسها. في الفوضوية، تشتهر المقولة التالية: يساعد الله أولئك الذين يساعدون أنفسهم.[115] وأحسن طريقة لمتابعة سياسة العون الذاتي self-help تكون عبر زيادة القوة العسكرية ورفع القدرة على ردع أي اعتداء خارجي.

كثير من الدول العربية ترى نفسها جزءاً من نظام إقليمي فوضوي؛ ومن ثم فهي تعرّف أمنها القومي في سياق التهديدات التي يفرزها هذا النظام. وعلى الرغم من المحاولات العربية العديدة لبناء نظام إقليمي مؤسسي (عبر مؤسسات مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد المغاربي وغيرها) فإن هذه المحاولات لم تمنع تكرار النزاعات العربية-العربية ولم تساعد على الحد من السياسات التعديلية والتوسعية في المنطقة.

بالإضافة إلى غياب المؤسسات، تعمل ثلاثة عوامل على تعزيز السمة الفوضوية للنظام الإقليمي العربي، وهي: وجود إسرائيل، والدول التعديلية،[116] والمعضلة الأمنية.

أولاً، يعطي وجود إسرائيل للفوضوية في المنطقة طابعاً أبدياً. فبدون شك ستواصل الدول العربية إدراك بيئتها من منظور انعدام الأمن مادامت تنظر إلى الصراع مع إسرائيل على أنه ذو محصلة صفرية. فوجود إسرائيل يعني، من بين أشياء أخرى، الاحتلال المستمر للحرب والتهديد الوجودي لبقاء واستقلال هذه الدول. ومع استمرار التهديد الإسرائيلي، يصبح من الصعب تجاهل أولوية خطاب الأمن القومي والسياسات المرتبطة بتعزيزه.

إضافة إلى ذلك، غالباً ما بررت الدول العربية (خاصة الشرق أوسطية) سياسات التسلح التي تنتهجها بوجود التهديد الإسرائيلي، على الرغم من أنها كانت في كثير من الأحيان ترد على تسلح بعضها البعض.

العامل الثاني يتمثل في وجود الدول التعديلية، أي الدول التي لديها أهداف ما بعد الأمن، والتي تتابع طموحات إقليمية لبسط الهيمنة والنفوذ على جيرانها. في العادة، يؤدي سعي هذه الدول لتحقيق الهيمنة الإقليمية إلى تصادمها مع دول الوضع الراهن، تلك التي لديها مصلحة في استمرار الأوضاع على حالها. هذا الصدام بين الدول التعديلية ودول الوضع الراهن مصدر هام لزعزعة الاستقرار، وهو عادة ما يهدد باندلاع ما وصفه روبرت غيلبين Gilpin بـ"حرب هيمنة" تؤدي في النهاية إلى إعادة إنتاج السمة الفوضوية للنظام.[117] أدت الطموحات التعديلية لعدد من الدول العربية الكبيرة غالباً إلى صدام بعضها مع بعض في بعض الأحيان، وإلى صدام بدول الوضع الراهن في أحيان أخرى. هذا الصدام كان وراء توتر

العلاقات العربية فيما بينها، أو ما دعاها مالكولم كير Malcolm Kerr بالحرب الباردة العربية.[118]

تصطف اليوم معظم دول الشرق الأوسط في موقع الوضع الراهن لمواجهة إسرائيل وإيران التعديليتين، في الوقت الذي يتبنى فيه ساسة هذين البلدين وجهة نظر هجومية للأمن القومي. فحسب اعتقادهم، لا يمكن تحقيق أمن إسرائيل أو إيران إلا عبر الهيمنة على المنطقة وتحقيق التفوق الساحق على الدول العربية المجاورة. ومن ثم، فإن المزيد من القوة والتفوق العسكري يعني المزيد من الأمن.[119] من جهة أخرى، إن إظهار إيران مثلاً في صورة الدولة التعديلية يعطي بعض الدول العربية المزيد من المبررات للتركيز الحصري على سياسات الأمن القومي وانتهاج سياسات العون الذاتي، عبر زيادة حجم القوة العسكرية ونسبة التسلح.[120]

العامل الثالث هو وجود المعضلة الأمنية، والتي تؤدي إلى تعزيز السمة الفوضوية في المنطقة العربية.[121] تقوم المعضلة الأمنية على فكرة أن سعي الدولة لزيادة أمنها يؤدي في النهاية إلى إنقاصه. فالمنافسة الأمنية بين الجزائر والمغرب تعد مثالاً كلاسيكياً للمعضلة الأمنية؛ إذ إن سعي الجزائر لزيادة حجم قوتها العسكرية من أجل كسب المزيد من الأمن يتم تفسيره من قبل المغرب كنوايا عدوانية هجومية، الأمر الذي يدفعها إلى الرد على هذا التحرك بزيادة مقابلة في قوتها العسكرية. وهذه الزيادة بدورها يتم تفسيرها من قبل الجزائر كنوايا هجومية للمغرب، الأمر الذي يدفعها للمزيد من التسلح.

وهكذا تستمر الحلقة المفرغة في إنتاج منافسة أمنية حادة بين الدولتين تنتهي بهما إلى وضع أمني أسوأ مما كانا عليه قبل بداية هذه المنافسة.

ب. البقاء السياسي

السبب الثاني الذي يفسر تركيز العديد من الدول العربية على أجندة الأمن القومي يبنى على فكرة البقاء السياسي. حسب هذه الفكرة، ما يبرر تركيز هذه الدول على الأمن القومي ليس السعي إلى حفظ بقائها، وإنما سعي القيادة السياسية لإبقاء النظام الذي يحتويها ويخدم مصالح النخبة التي تدعمها. بتعبير آخر؛ ما يهم ليس بقاء الدول في حد ذاته، وإنما البقاء في الحكم. هذا يقودنا إلى التمييز بين بقاء الدولة كمؤسسة أو قاعدة طبيعية، وبين بقاء النظام كأفراد وجماعات.

تدين معظم الدول العربية في وجودها لنوع خاص من الجماعات أو النخب، تلك التي تتمثل في المؤسسة العسكرية. إذ تساهم هذه المؤسسة في حماية وإبقاء النظام عن طريق دعم وضمان استمرار القيادة السياسية، وفوز الحزب الحاكم، وسيطرة النخبة المهيمنة. إضافة إلى ذلك، كان العديد من قادة الدول العربية ضباطاً سابقين في الجيش أو وصلوا إلى الحكم عبر انقلابات عسكرية، ومن ثم، يعد تركيزهم على سياسات الأمن القومي أمراً متوقعاً، خاصة أنها تحمل الممارسات التي تدعم استمرارهم في الحكم.

لا تعتمد القيادات السياسية في العديد من الدول العربية فقط على الجيش للبقاء في الحكم، بل تعتمد أيضاً على أجهزة الأمن الداخلي؛ مثل

الاستخبارات، والشرطة، والدرك وغيرها من قوات حفظ النظام. ولا يأتي معظم التهديد لهذه الأنظمة من الخارج (البيئة الدولية) ولكنه يأتي من تحديات البيئة الداخلية؛ مثل المعارضة، والثورات، والانقلابات، والعصيان المدني، والتمرد، والإرهاب، والحرب الأهلية وغيرها. وعليه، يقتضي البقاء في الحكم سياسة أمن نشيطة للقضاء ليس فقط على الإرهابيين ومثيري الفتنة والشغب الداخلي، بل أيضاً على من يوصوفون بأنهم المهددون لأمن واستقرار الدولة.

2. الأمن المجتمعي والأقليات

يرى أنصار أجندة الأمن المجتمعي أن الأمن يجب أن يوفَّر للجماعات الاجتماعية في المقام الأول؛ فحسب اعتقادهم لا يعني أمن الدولة وبقاؤها بالضرورة أمن وبقاء هذه الجماعات، بل في أحيان كثيرة تكون الدولة نفسها مصدر تهديد لها. هذا التناقض عادة ما يظهر في العديد من الدول العربية في مشكلة الأقليات. وهي تعتبر مشكلة نظراً لفشل تلك الدول في إدماج هذه الأقليات، بل واتباع ممارسات تعزز هويتها وتماسكها مثل القمع والتهميش. إن العالم العربي يحتوي على تنوع ديني واثني وعرقي كبير يزيد حدة مشكلة الأقليات، ويجعل الأجندة الأمنية للدولة أكثر اتساعاً وتعقيداً.[122]

يشتكي العديد من تلك الأقليات من ظروف التمييز والتهميش وانعدام المساواة، وحتى الاضطهاد وانعدام الأمن الذي تمارسه عليها الدولة أو الجماعات الأخرى داخلها. إن التهديد الأساسي الذي تواجهه هذه

الجماعات من طرف بعض الدول هو الممارسات التي تهدف إلى طمس وإلغاء الهوية الثقافية للجماعة. وهكذا فإن ممارسات مثل حرمان الرموز الدينية، وعدم الاعتراف باللغة والعادات والتقاليد الثقافية، ومختلف الأعراف المجتمعية تعدُّ تهديدات وجودية بالنسبة لهذه الجماعات.[123] إن تعريف الجماعات لأمنها من منظور الهوية يرسم الحدود بين الذات والآخر، بين نحن وهم. وبهذه الطريقة تغلق الجماعات على نفسها في حدود تجعلها ترى كل ما يقع خارجها تهديداً محتملاً، سواء كان مصدره الدولة نفسها أو الجماعات الأخرى الموجودة داخلها.

عندما تدرك الجماعات أن هويتها في خطر فإنها تسعى لمواجهة التهديد عبر الدفاع الاجتماعي.[124] فهي تقوم بالرد على الممارسات التي تهدف إلى عرقلة أو طمس هويتها بإنتاج الممارسات المضادة التي تسعى بها لإحياء وإعادة بعث هذه الهوية، مثل ارتداء الملابس التقليدية وإظهار الرموز الدينية، ورواية تاريخها الملحمي والاحتفال بالأعياد التي تخلدها، وإشهار اللغة والتقاليد والأعراف. وفي مقابل ذلك، تبتعد عن كل الممارسات التي ترتبط بعقيدة الدولة أو الجماعات الأخرى. يأخذ الدفاع الاجتماعي عن الهوية في بعض الحالات طابعاً عنيفاً؛ فعندما تصل الممارسات التي تستهدف هوية الجماعة إلى حد يهدد بقاءها تكون مضطرة للدفاع عن نفسها ضد مصدر هذه الممارسات، سواء كانت الدولة نفسها أو الجماعات الأخرى. وتجسد الحرب الأهلية في لبنان والعنف الدائر في العراق مثالين للجماعات التي قاتلت ضد الدولة وضد بعضها البعض. وبينما يزيد هذا العنف من قوة وتماسك الجماعة (أي تمسكها بهويتها)، فإنه يؤدي إلى إضعاف الدولة داخلياً وإحراجها دولياً.

على هذا النحو تظهر الصورة وكأن أمن الدولة وأمن الجماعات متناقض في جوهره. أمن الجماعات يعني من بين أشياء أخرى الحد من حرية النظام في التصرف. تحقيق البربر في الجزائر والمغرب لأمنهم المجتمعي يعني تنازل النظام (من هم في الحكم) والنخبة الداعمة (الجيش أو جماعة موالية) عن بعض الامتيازات التي كانت لديهم إلى المعارضة (جماعات أخرى حتى لو كانت غير منظمة). وفي ظل غياب الديمقراطية، ينظر رجل الدولة في العالم العربي بشكل دائم إلى الجماعات المجتمعية مثل الأقليات كتهديد.

إن أكثر أشكال التمييز بين الأمنين، القومي والمجتمعي، ينتج عن طريقة الكلام حول هذه الجماعات أو الأقليات. تقوم القيادة السياسية بالتكلم على بعض الأقليات (خاصة قياداتها ورموزها) كتهديد وخطر على وحدة وتماسك الدولة. طريقة الكلام تأخذ أشكالاً عدة: خطابات، وتصريحات، أو حتى إيماءات. يجري نقل هذا الكلام إلى المجتمع عن طريق الدعاية وتجنيد وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام. وهكذا تصبح الجماعة أو الأقلية تهديداً لأن السلطة أرادت لها أن تكون كذلك. تقوم عملية الأمننة هذه بتحويل صورة هذه الجماعات من مجرد مواطنين عاديين إلى أعداء الوحدة الوطنية. إن الهدف الرئيسي من وراء أمننة الأقلية هو تبرير وشرعنة استعمال التدابير الاستثنائية حيالها. هكذا تنتقل قضية الأقليات من مجال السياسة العادية حيث تحكمها القواعد الديمقراطية، إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث تتطلب تجاوز هذه القواعد بحجة الاضطرارية والحالة الاستثنائية.

3. الأمن الإنساني

في عام 1994 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تقريره للتنمية البشرية الذي تناول فيه "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني". دعا التقرير إلى ضرورة وضع الأفراد مركز الأجندة الأمنية بدلاً من التركيز التقليدي على الدولة، كما أشار إلى أن التركيز في فترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن ينتقل من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني.[125] يتناول منظور الأمن الإنساني التهديدات والتحديات التي تواجه أمن الأفراد؛ مثل غياب الأمن الشخصي والسياسي والمجتمعي والثقافي والصحي والبيئي والوظيفي وعدم استقرار الدخل.[126]

أمام هذا الصعود المثير لأجندة الأمن الإنساني، بدأ العديد من الحقوقيين العرب وبعض المثقفين (خاصة الليبراليين منهم) بالإشارة إلى معاناة المواطن العربي من انعدام الأمن، وراح الكثير منهم يحاجج بالأرقام والإحصائيات المخيفة التي تشير إلى تردي الأوضاع الصحية والمعيشية والتعليمية للمواطن العربي، في الوقت الذي تسخَّر فيه أرقام فلكية من الأموال للتسلح. استفاد هؤلاء من عدد لا بأس به من المؤيدين والمتعاطفين من رجال الدولة وبعض الأمميين في المنظمات الدولية والإقليمية. كما تم تنظيم العديد من المؤتمرات والملتقيات التي ناقشت المفهوم الجديد وسبل تطبيقاته في العالم العربي.

غير أن التقدم الأكثر منهجية تم في عام 2009، عندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسخته العربية لتقرير التنمية الإنسانية تحت عنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية". وضع التقرير وشارك في تحريره عدد من المثقفين والباحثين المستقلين في الدول العربية. وأشار إلى أن غياب أمن الإنسان أدى إلى عرقلة مسيرة التقدم في البلدان العربية، وأن معظم هذه الدول لم تنجح في تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات. كما أشار أيضاً إلى ظاهرة انتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجيا أو المذهب الرسمي، وقوانين مكافحة الإرهاب التي منحت الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة قد تشكل تهديداً على الحريات الأساسية. كذلك سلط التقرير الضوء على العديد من مواطني البلدان العربية الذين يعيشون في حالة من انعدام الحرية، وظاهرة العنف غير المنظور الذي يمارس في البيوت على الزوجات والشقيقات والأمهات. أشار التقرير أيضاً إلى مجموعة متنوعة من مصادر انعدام الأمن الإنساني لخصها في: معدلات البطالة (خاصة بين النساء)، ونسبة الفقر والجوع وسوء التغذية المتزايدة بين شعوب البلدان العربية (65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر)، وعدم ضمان الصحة لكل المواطنين في المنطقة، والتحديات المتعاظمة التي تهدد أمن الإنسان نتيجة للضغوط البيئية، واستمرار نفاد مخزون مصادر المياه الجوفية، ثم ظاهرة الاحتلال والتدخل العسكري التي تخلق ظروف انعدام الأمن واستمرارها في المنطقة.[127]

أعطت ظاهرة الدولة العربية الفاشلة، والغياب شبه الكلي لهيئات المجتمع المدني، أنصار الأمن الإنساني سبباً للتركيز على الفرد كموضوع مرجعي للأمن. حسب هؤلاء، يجب إعادة النظر في الظروف التي تصنف كتهديد أو انعدام الأمن. فالظروف المزرية التي كانت تصنف في السابق كمشكلات اجتماعية مثل البطالة، وسوء التعليم، وانخفاض الرعاية الصحية وغيرها، يجب أن تنظر اليوم كمشكلات أمنية. هي كذلك لأنها لا تهدد فقط أولئك الذين يعانونها مباشرة، بل تؤثر على استقرار وتماسك النسيج المجتمعي للدولة بأكمله.

تكمن طبيعة التهديد الذي تشكله الدولة على أمن الإنسان العربي في صنفين: الصنف الأول يتمثل في التهديدات الموجهة بحجة حماية الأمن القومي. مثل هذه التهديدات لها طابع مقصود وهي تعبر عن سياسة الدولة الداخلية أو استراتيجيتها الأمنية. تتمثل هذه التهديدات في: بناء المجتمع الاستخباراتي، والجريمة السياسية، ونموذج الدولة البوليسية، وإعلان الحرب (خاصة المجانية). ويعتبر التهديد الأخير أكثر مظاهر التهديد الذي تسببه الدولة لأمن أفرادها. فالحروب المجانية التي أعلنها صدام حسين على جيرانه لم تكن في مصلحة الأمن القومي أو المصلحة العامة للشعب العراقي. عندما تدفع الدولة بمواطنيها إلى الموت في الحروب التعديلية، تصبح هي المصدر الرئيسي لتهديد أمنهم. وبمعنى آخر، تصبح هي المشكلة وليس الحل.

إضافة إلى هذه التهديدات المباشرة والمقصودة، هناك صنف آخر من التهديدات التي تمارسها الدولة على أمن أفرادها تكون ذات طابع عرضي

وغير مقصود. وتأتي في شكل فشل بنيوي في أداء وإدارة الدولة وعقم في ممارسة الحوكمة. أهم هذه التهديدات تردي الرعاية الصحية، وسوء التعليم، والبطالة، وانعدام الأمن الوظيفي، وانخفاض الأجور، والكساد الاقتصادي، والجريمة والعنف المجتمعي، والإرهاب، والتعسف في استعمال السلطة، والاعتداء على الملكية الفكرية، والتمييز العنصري، والابتزاز والتحايل المؤسساتي، والانتهاكات البيئية، وانعدام أمن الجماعات الصامتة (مثل النساء، الأطفال، المعاقين)، وغيرها.

من الناحية المعيارية، تهدف أجندة الأمن الإنساني إلى تحقيق انعتاق الإنسان العربي ليس فقط من الظروف المادية المرتبطة بالخوف والعوز، بل انعتاقه أيضاً من القيود غير الملحوظة، وعلاقات الهيمنة وظروف الاتصال والفهم المشوه، التي تعرقل قدرة الأفراد على صياغة مستقبلهم الخاص.[128] وهكذا يعني الأمن أيضاً من بين أمور أخرى السعي للتحرر من البنى المستبدة الكامنة في الأنماط التقليدية للتفكير؛ مثل العصبية، والمجتمع الأبوي والذكوري، وغيرها.

إن حجج أنصار هذه الأجندة تتلخص في أن تنمية وترقية الدولة والمجتمع العربي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية وترقية الإنسان العربي ذاته. إن تحقيق هذه التنمية الإنسانية وضمان ديمومتها هو البرنامج المستعجل لأجندة الأمن الإنساني، ولكن ذلك لن يكون إلا بإزالة القيود المفروضة اجتماعياً وزيادة قدرة الإنسان العربي على تقرير مصيره.[129] وكما جاء في تقرير التنمية

الإنسانية العربية لعام 2009، فإن «مفهوم الأمن الإنساني يوفر الإطار المناسب لإعادة تركيز العقد الاجتماعي في البلدان العربية على الأولويات الحيوية الأكثر تأثيراً في رفاهة المواطنين».[130] وهكذا تصبح التنمية الإنسانية القاطرة الواعدة لحمل الإنسان العربي إلى تحقيق الأمن.

الأمن بوصفه ساحة تنافس

رأينا حتى الآن أن توسيع مفهوم الأمن من الدولة إلى المجتمع ثم الأفراد أنتج ثلاث أجندات أمنية مختلفة. عند هذه النقطة نطرح التساؤل التالي: هل هذه الأجندات الأمنية في الدول العربية متنافسة بالضرورة، أم أنها ذات طابع تكاملي؟ بشكل آخر: هل نحن بصدد أمن واحد عندما نتكلم عن الأمن العربي، أم أنواع عديدة من الأمن؟ وفي حال تعددها، أيٌّ منها له الأولوية في تعريف الاستراتيجية الأمنية للدولة؟

بالرغم من أن كلا المنطقين محتمل نظرياً، غير أنه فيما يتعلق بواقع البلدان العربية، توجد هذه الأجندات غالباً في تنافس مع بعضها البعض، رغم أن هذا لا يلغي إمكانية التكامل بينها، أو يعطي نتائج متكافئة عبر مختلف الدول.

لماذا الأمن ساحة تنافس؟ سياسة انتزاع الموارد والرموز

يعتقد الكثيرون بأن الأمن قيمة غير قابلة للتجزئة، وأنه من غير الممكن تصور إمكانية فصل أمن الأفراد والمجتمع والدولة عن بعضها البعض.

حجتهم في ذلك بسيطة: أن أمن المجتمع والأفراد جزء من أمن الدولة، وأمن الدولة هو الآخر قائم على أمن المجتمع والأفراد. ومن ثم، لا يمكن الكلام عن توفير الأمن لأحد هذه الكيانات بمعزل عن توفيره للآخر. قد يكون هذا المنطق بديهياً من الناحية النظرية، ولكنه على صعيد الممارسة حتماً مضلل؛ إذ لا ترى قيادات سياسية في العديد من البلدان العربية -بمعزل عن الشعارات- أمن الجماعات الاجتماعية أو الأفراد على أنه جزء من أمن الدولة إلا في الحالات التي تنكشف لها كتهديد أو تحدٍّ مباشر. فتلك القيادات لا يهمها تحسين أمن الجماعات أو الأفراد، وليس لديها مصلحة أو برنامج عمل للقيام بذلك. إذا كانت الجماعات تعرف أمنها من ناحية الهوية، فليس من مصلحة صانع القرار تعزيز هذه الهوية التي يراها كتهديد لاستقرار الدولة أو بقائه. كذلك، إذا كان أمن الأفراد يُعرف من ناحية الحاجات والحقوق والحريات الفردية، فإنه نادراً ما ينظر إلى هذه المشكلات من منظور أمني. عند هذه النقطة التي تظهر فيها الأجندات الأمنية الثلاث في سياق تنافسي، ينكشف لغز الأسباب الكامنة وراء هذا التنافس.

وكما رأينا في عرض حججهم، يرى أنصار كل أجندة أنهم الأكثر قدرة على تفسير وإدارة مظاهر انعدام الأمن في العديد من دول العالم العربي، بناءً على الأولوية التي يعطونها لموضوعهم المرجعي (الدولة أو المجتمع أو الفرد). إن الهدف من وراء فكرة الأولوية هو تبرير حق الاستفادة من الموارد المادية والرمزية للدولة اللازمة لتوفير الأمن للموضوع المرجع الخاص بكل أجندة. بالنسبة لأنصار الأمن القومي، فإن التهديدات الموجهة لبقاء

واستقلال الدولة من بيئتها الفوضوية تحتم على صانع القرار تسخير موارد الدولة في سبيل حماية تلك القيم. كذلك يرى أنصار الأمن المجتمعي والإنساني أن أولوية المجتمع والإنسان العربي تستدعي ضرورة تسخير الموارد المالية وبرامج التنمية وغيرها من السياسات التوزيعية لصالح حمايتها. وهكذا يبدأ التنافس بين هذه الأجندات على ثروة الدولة وشكل التمثيل السياسي الناتج، أو بتعبير آخر من له الأولوية والحق في نيل الموارد والدعم. وحسب هذا المنطق تصبح مسألة توفير الأمن مرتبطة بالأداء التوزيعي للدولة. يعرفه غابرييل آلموند Gabriel A. Almond وبينغهام باول Bingham G. Powell بأنه «تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع، والخدمات، والجوائز، والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع».[131] الأداء التوزيعي لا يقتصر فقط على السلع المادية بل السلع الرمزية أيضاً مثل إشباع النفوذ، والتقدير، ونيل الاعتراف والاحترام وغيرها من المزايا غير المادية المولدة للقيمة.[132] وهكذا، ففي الوقت الذي تقوم فيه الدولة باستخراج السلع المادية من المجتمع لتعزيز الأمن القومي، يدعو أنصار الأمن المجتمعي والإنساني إلى استخراج معاكس للموارد من الدولة (التي سبق أن استخرجتها من المجتمع) عن طريق توجيه طريقة توزيعها للسلع المادية والرمزية في شكل يضمن وصولها بشكل عادل ومتكافئ إلى كافة الجماعات الاجتماعية والأفراد في المجتمع.

إن مشكلة التنافس والنقاشات الضمنية بين الأجندات الأمنية الثلاث في العالم العربي تكمن هنا، في مسألة استخراج/ وإعادة توزيع السلع. بالنسبة

للقيادات السياسية والعسكرية (الممثلون الأكثر صلابة للأمن القومي) ثروة الدولة في النهاية ستؤول إلى المجتمع. هذا الاعتقاد يعكس تفسيراً كلاسيكياً لوظيفة الدولة، حيث تقوم بانتزاع الموارد من المجتمع في شكل ضرائب ورسوم وسياسات استخراجية أخرى، ثم تعيد توزيعها إلى المجتمع في شكل سلع مادية ورمزية. وهكذا يعتبر توفير الأمن والحماية للمجتمع من اعتداءات الدول الأخرى بمثابة خدمة توفرها الدولة لقاء الموارد التي انتزعتها سابقاً من ذلك المجتمع. ومن ثم، أمن المجتمع جزء من أمن الدولة.

في المقابل يرى أنصار الأمن المجتمعي أن الدولة أو العديد من النظم العربية لا تضمن إعادة توزيع عادل للسلع والخدمات في المجتمع. تقوم هذه الدول/ النظم بمكافئة النخب والجماعات التي تدعم بقاءها وتؤيدها على حساب الجماعات الاجتماعية الأخرى. فمعظم الأقليات في العالم العربي تعاني التهميش السياسي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي؛ لأنها تقع على هامش نظام الغنائم أو خارج دائرة التحالف الحاكم. ومن ثم، فالقول بأن الدولة تعيد توزيع الثروة بشكل يضمن وصولها بشكل متساوٍ إلى جميع فواعل وقطاعات المجتمع منافٍ للحقيقة في هذه الدول. وعليه، يرى أنصار الأمن المجتمعي أن أجندتهم تمثل محاولة لإعادة النظر في طريقة توزيع موارد الدولة القطاعية. فبما أن هذه الموارد مستخرجة من المجتمع، فإنهم الأحق بأن تسخر لفائدتهم. وهكذا يعتبر إعطاء الأولوية للقطاع المجتمعي على السياسي وللفواعل المجتمعية (الجماعات) على الفواعل الحكومية استراتيجية معاكسة لانتزاع موارد الدولة التي سبق أن استخرجتها هي نفسها من المجتمع.

تتبنى أجندة الأمن الإنساني الاستراتيجية نفسها. بيد أن أنصار هذه الأجندة يواجهون صعوبة أكبر في انتزاع الموارد من الدولة. والدليل على ذلك تاريخ تجربة حقوق الإنسان في الدول العربية. تتمثل الصعوبة في أن ممثلي الأمن الإنساني لا يحتلون ما يمكن تسميته بـ "موقع سلطوي للتكلم" مماثل لموقع المتكلمين باسم الأمن القومي أو المجتمعي. وحتى إذا كان أنصار هذه الأجندة من بعض الممثلين الحكوميين أو ذوي الوزن السياسي الثقيل، فإن السؤال الذي ينتهي بهم إلى طريق مسدود هو التالي: باسم من نتكلم؟ إذا كانت الإجابة هي: الإنسان العربي، فإن أجندتهم تصبح مجرد ملحق توجيهي ضمن أجندة حقوق الإنسان.

من منظور آخر، لا تعود الأسباب الكامنة وراء تنافس هذه الأجندات فقط إلى تنافسها على تخصيص موارد الدولة (مشكلة التوزيع) وشكل التمثيل السياسي الناتج (مشكلة الشرعية)، بل إلى كونها، بمفردها، لا تمثل الصورة الكاملة لواقع الأمن العربي. فالحجج التي يستند إليها أنصار كل أجندة تبقى ناقصة. فبالنسبة لأنصار الأمن القومي، البيئة الفوضوية للنظام الإقليمي العربي ليست مبرراً لإهمال الأمنين المجتمعي والإنساني، والتركيز المفرط على القطاع العسكري. إن تطوير مؤسسات إقليمية عربية أو تقوية تلك الموجودة كفيل بجعل هذا النظام تدرجياً بشكل أكبر أو على الأقل يقلل من تأثير المعضلة الأمنية بين دول المنطقة. إضافة إلى ذلك، توجد في النظام الإقليمي العربي بيئات فوضوية حميدة نسبياً، حيث لا يكون بقاء الدولة

مهدداً بشكل مباشر. فالبنية المغاربية يمكن أن توصف كبيئة فوضوية حميدة، حيث إن تسلح دول المنطقة لا يهدد بقاء بعضها البعض.

في النهاية، إهمال أمن الجماعات والأفراد بإمكانه أن يهدد أمن الدولة. فالحروب الأهلية كتلك التي حدثت في الجمهوريات السوفيتية السابقة، والثورات الداخلية مثل الربيع العربي، أو الكوارث الطبيعية والإنسانية مثل الزلازل والأعاصير بإمكانها أن تؤدي إلى انهيار النظام أو الدولة أو حتى التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.[133] من جهة أخرى، لا يبدو استخراج المصادر من المجتمع عملية بسيطة كما يبدو في خطابات أنصار الأمن القومي، فالاستخراج المفرط للمصادر يمكن أن يهدد شرعية الدولة، حيث يعزز تصورات الاستخراج غير العادل أو غير المتساوي، أو يقوم بفرض الأعباء التي تؤدي إلى مقاومتها، ومن ثم حدوث ثورة ضد الدولة. يجادل هارفي ستار Harvey Starr بشكل مقنع أنه «قد تكون الشرعية مهددة إذا امتنعت الحكومات عن تلبية الحاجات المجتمعية، ليس عبر الانتزاع لكن عبر إعادة تخصيص المصادر المنتزعة للحرب بدلاً من المشكلات المجتمعية».[134]

إجمالاً، إن كانت الفوضوية مبرراً للتركيز على الأمن القومي، فإن إهمال أمن الجماعات والأفراد ليس له ما يبرره إذا كانت نتائج هذا الإهمال ستؤدي في النهاية إلى تهديد أمن الدولة. كذلك هناك أوقات وظروف معينة لا تهدد فيها الفوضوية بقاء الدول بشكل مباشر، ما يلغي فكرة الأولوية الملحة لقضايا السياسة العليا.

إن مشكلة الأقليات في العالم العربي هي نتيجة فشل معظم مشاريع بناء الدولة. فانهيار الدولة في الصومال وضعفها في السودان سبَّب الصراع بين الجماعات الإثنية التي تشتكي غياب العدالة التوزيعية والتهميش من المركز. كما أن فشل بناء الدولة في لبنان هو السبب الرئيسي لصراعات الطوائف. إضافة إلى ذلك، في كثير من الأحيان تعاني الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات من جراء الصراعات الداخلية وحالات عدم الانسجام بين ممثليها. هذه الصراعات قد تكون ذات طبيعة تلقائية ناجمة عن عدم التوافق الداخلي بين أعضاء الأقلية أو قد تكون مفتعلة عبر اختراق أجهزة الدولة التي تقدم رشىً لبعض ممثلي الأقلية.

من جهة أخرى، عندما تكون الهوية موضوع التهديد من الصعب التمييز بين الإجراءات الدفاعية والهجومية للحفاظ عليها. بتعبير آخر، الأقلية قد تأخذ في الوقت نفسه موقع الدفاع والهجوم بحجة الحفاظ على الهوية. فالعديد من التصرفات العدوانية بين السنة والشيعة، والمسلمين والمسيحيين، وبين العرب والأكراد، والبربر والأفارقة، تبرر على أنها دفاع عن الهوية. تنتهي معضلة الأمن المجتمعي هذه بالجماعات التي تسعى لمزيد من الأمن إلى نتيجة عكسية. لقد كانت الحرب الأهلية في لبنان مثالاً على المنافسة الأمنية بين الطوائف التي كانت نتيجة المعضلة الأمنية المجتمعية.[135]

تعاني أجندة الأمن الإنساني أيضاً العديد من المشكلات؛ ففيما يتعلق بفكرة أن ممارسات الدولة العربية غير الديمقراطية تشكل تهديداً لأمن

أفرادها، فإن الدولة ليست المشكلة، وغيابها ليس الحل. وكما هو الحال مع أمن الأقليات، ينتج التهديد الرئيسي لأمن الأفراد عن غياب الدولة أو فشلها في أداء وظائفها، خاصة المتعلقة بالحوكمة. ومن ثم، تكمن المفارقة في أن العلاج قد يكون الدولة نفسها.

إن المشكلة الأساسية لدى أنصار الأمن الإنساني تكمن في طريقة تحديدهم لطبيعة التهديد ومصدره. في تعريفهم لما يشكل تهديداً لأمن الإنسان العربي، يضعون طيفاً واسعاً من التهديدات الأمنية بدءاً من تهديد الدولة المباشر، مروراً بالحرب، والعنف، والخوف، والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وصولاً إلى تدني الرعاية الصحية، وسوء التعليم، والتمييز العنصري، والتمييز بين الجنسين، والمخاطر البيئية، وغيرها. فوق ذلك، ينسبون هذه التهديدات إلى الفرد في أدوار ومواقع اجتماعية مختلفة: المرأة، والعامل، والطفل، والمعوق، والمهاجر، واللاجئ، وغيرهم. ولكن، إذا كان الأمن الإنساني يعني الحماية ضد كل هذه التهديدات، فهو ينتهي إلى أن يكون الحماية من كل شيء.[136] بهذه الطريقة يصبح التهديد مرادفاً لكل شيء سيئ أو غير مرغوب فيه. وحسب هذا المنطق، تصبح كل الأشياء من حولنا تهديدات محتملة.

في الحقيقة، معظم هذه التهديدات تعتبر مجرد مشكلات وليست كلها تهديدات أمنية مستعجلة. فكما يقر أنصار الأجندة، هي تحتاج إلى حوكمة رشيدة وبرامج وسياسات تنموية مستديمة تصنَّف تحت بند قضايا السياسة الدنيا. ولكن القضايا الأمنية هي التي تتسم بالضرورة والاستعجالية، وهي

تقتصر فقط على قضايا السياسة العليا. لذلك، كثيراً ما يفشل أنصار الأمن الإنساني في الدعاية لأجندتهم انطلاقاً من قضايا السياسة الدنيا، ونجدهم بدلاً من ذلك يعالجون هذه المشكلات بإعطائها طابع قضايا السياسة العليا التي تتطلب معالجة اضطرارية واستثنائية. من جهة أخرى، كل هذه التهديدات أو المشكلات تمثل انتهاكاً لحق طبيعي أو مكتسب: الحق في الوجود، وحق الحماية من العنف، والحق في صون الكرامة، وحق التعليم، وحق الصحة، وحق عدم التمييز العنصري أو الجنسي، وغيرها. ومن ثم يصبح من الصعب التمييز بين أجندة الأمن الإنساني وأجندة حقوق الإنسان. وإذا كان منطق الاحتواء بين الأجندتين وارداً، فإن أجندة حقوق الإنسان مرشحة بشكل أكبر لابتلاع أجندة الأمن الإنساني.

إن التحدي الذي يواجهه أنصار الأمن الإنساني هو تأسيس رواق خاص يقودهم ليس إلى مجرد أمننة حقوق الإنسان، ولكن إلى ترسيم الحدود بين ما يعتبر تهديداً وجودياً يتطلب تدخلاً وقائياً وما بين المشكلات والتحديات المجتمعية الروتينية. في المقارنة مع الأجندتين السابقتين، يعتبر الأمن الإنساني الأكثر صعوبة على مستوى التطبيق في الدول العربية؛ لأن الفواعل الحكومية كثيراً ما تتعامل مع عناصر هذه الأجندة كمشكلات اجتماعية وليس كتهديدات، وذلك لأن تأطيرها من الناحية الأمنية قد يجلب معه طابع الاضطرارية، وقد يضع هذه الفواعل تحت المسائلة أو التدخل الدوليين.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى ثلاثة استنتاجات: أولاً، توسيع مفهوم الأمن على الصعيد النظري لم يقابله توسيع عملي على مستوى الممارسة في العديد من الدول العربية؛ ففي الوقت الذي يتناول فيه الباحثون العرب الأمن المجتمعي والإنساني كأجندات مكملة وموسعة لأجندة الأمن القومي، أثبت دليل الممارسة في هذه البلدان أنها متنافسة ومتناقضة مع بعضها البعض. ومن ثم، فإن التوسيع النظري لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية لم يقابله توسيع موازٍ على مستوى الممارسة.

ثانياً، شهدت الدراسات الأمنية في العالم العربي نشاطاً مثيراً في السنوات الأخيرة جعلها من بين أكثر الحقول استقطاباً وجاذبية للباحثين ومجال استثمار لمختلف المراكز والمعاهد البحثية؛ فقد واكب الباحثون العرب معظم تطورات الحقل في الدول الغربية، واستطاعوا إنتاج نسخة معدلة من الدراسات الأمنية عكست ثقافة وخصوصية العالم العربي. فبالرغم من استيرادهم معظم المفاهيم والبرامج البحثية الأمنية من الغرب، مثل الأمن القومي والمجتمعي والإنساني، فإنهم احتفظوا بخصوصية الثقافة العربية التي جعلتهم في مرحلة معينة من بين الأوائل الذين قاموا بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل الأفراد والمجتمع. ولكن مع ذلك، لاتزال دراسات الأمن في العالم العربي بعيدة عن كونها متطورة، ولاتزال بعض المسائل العالقة (غياب

تعريف عربي دقيق للأمن، وعدم تحديد حدود الحقل، ونقص منافذ النشر، وغيرها) تعوق مشروع الدراسات الأمنية العربية.

ثالثاً، يجب أن ينطلق مشروع الدراسات الأمنية العربية من واقع الدول العربية، ليس بحثاً عن خصوصية معينة أو عناصر فريدة في التجربة الأمنية العربية، وإنما لضرورة الانطلاق من المكون السياسي والاجتماعي التاريخي لهذه التجربة. إن أجندة موسعة للدراسات الأمنية في العالم العربي تتطلب تشريح العديد من القضايا الإشكالية في الفكر العربي الإسلامي؛ مثل مصادر الاستبداد، والسلطة الأبوية/ الذكورية، ودور المرأة/ الجنس، والحرية، وجذور العنف، وغيرها. هذا يتطلب المزيد من توسيع حدود التخصص لتشمل النظرية السياسية، وعلم الاجتماع التاريخي، والقانون، وربما حتى الفقه وعلوم الشريعة. كما سيضع هذا التوسيع المزيد من المسؤولية على الباحثين العرب في الدراسات الأمنية، وسيدفعهم للمزيد من التدريب في مجالات تسمح لهم بتسليط مزيد من الضوء على الآليات التي ساعدت (وستساعد) على تكوين حقائق الأمن العربي، سواء بأجنداته الثلاث الحالية، أو ربما أخرى غيرها.

الهوامش

1. انظر على سبيل المثال: عبدالمنعم المشاط، «الأمم المتحدة ومفهوم الأمن»، **السياسة الدولية**، العدد 84 (القاهرة: 1986)، ص19–30؛ وسيد شوبجي عبد المولى، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1992)، ص16–22؛ ومحمد أمين البشرى، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)، ص31–38؛ ومصطفى علوي، «ملاحظات حول مفهوم الأمن»، **النهضة**، العدد 5 (القاهرة: 2000)، ص123–126؛ ومصطفى علوي، «مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة»، في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين)، **قضايا الأمن في آسيا** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص14–17؛ وفهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص14–16؛ وعبدالنور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد 160 (القاهرة: 2005)، ص 56–57؛ وسليمان عبدالله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14 (2008)، ص9–13، 27–30؛ فرهاد جلال مصطفى، **الأمن ومستقبل السياسة الدولية** (السليمانية: أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، 2010)، الفصل الأول؛ ومحسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، الفصل الثاني؛ وإلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)؛ وخديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)؛ وانظر عدة دراسات حول ذلك في **السياسة الدولية**، العدد 186 (2011).

.2 انظر:

Stephen M. Walt, "Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* Vol. 35, No. 2 (June 1991) : 211-239; David A. Baldwin, "Security Studies and the End of the Cold War," *World Politics* Vol. 15 (October 1995): 234-267.

.3 انظر:

Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown & Co., 1943), 51.

.4 انظر:

Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962), 150.

.5 .Ibid., 151

.6 .Ibid., 153

.7 انظر:

Frank N. Trager and Frank L. Simonie, "An Introduction to the Study of National Security," in Franck N. Trager and Philip S. Kronenberg (eds), *National Security and American Society* (Lawrence: University Press of Kansas, 1973), 36.

.8 انظر:

Penelope Hartland-Thunberg, "National Economic Security: Interdependence and Vulnerability," in Frans A. M. Alting von Geusau and Jacques Pelkmans (eds), *National Economic Security* (Tilburg: John F. Kennedy Insitute, 1982), 50; Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security," *Journal of Public Policy* Vol. 8, No. 2 (1989), 151; Donald G. Brennan, "Setting and Goals of Arms Control," in Donald G. Brennan (eds), *Arms Control, Disarmament And National Security* (New York: George Braziller, Inc.,1961), 22.

.9 انظر:

P. H. Liotta,"Boomerang Effect: The Converegence of National and Human Security," *Security Dialogue,* Vol. 33, No. 4 (2002): 477;

Thierry Balzacq, "Qu'est-ce Que la Sécurité Nationale?," *La Revue Internationale et Stratégique*, No. 52 (Hiver 2003-2004): 35.

.10 انظر:

Barry Buzan, *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1991), 18-19.

.11 انظر:

Kenneth E. Boulding, *Stable Peace* (Austin: University of Texas Press, 1978); Johan Galtung, *There are Alternatives: Four Roads to Peace and Security* (Nottingham: Spokesman, 1984) .

.12 انظر:

"Report of the Independent Commission on Disarmament and Security Issues" (Palme Report), *Common Security: A Programme for Disarmament* (London: Pan Books, 1982), 5,7,9,138.

.13 انظر:

Bjørn Møller, "National, Societal and Human Security: Discussion -Case Study of the Israel-Palestine Conflict," in Hans Günter Brauch, P. H. Liotta, Antonio Marquina, Paul F. Rogers and Mohammad El-Sayed Selim (eds), *Security and Environment in the Mediterranean Conceptualising Security and Environmental Conflicts* (Berlin: Springer, 2003), 280.

.14 انظر:

Barry Buzan, *An Introduction to Strategic Studies: Military Technology and International Relations* (London: Macmillan, 1991), 4.

.15 انظر:

Hedley Bull, "Strategic Studies and Its Critics," *World Politics* Vol. 20, No. 4 (July 1968): 593.

.16 انظر:

International Security Studies, Vol. 36, No. 5 (February 1983): 4.

17. انظر:

Buzan, *People, States, and Fear, op. cit.*, 22-25; Joseph S. Nye, Jr. and Sean M. Lynn-Jones, "International Security Studies: A Report of a Conference on the State of the Field," *International Security*, Vol. 12, No. 4 (Spring 1988), 5-7; Sean M. Lynn-Jones ," International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future," *International Security Program* (December 2, 1991): 1-27; Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods," *Mershon International Studies Review* Vol. 40, No. 2 (October1996): 36-45; Keith Krause and Michael C. Williams, "From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies," in Krause and Williams (eds), *Critical Security Studies* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997), 33-60; Richard Wyn Jones, *Security, Strategy, and Critical Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999); Amitav Acharya, "The Periphery as the Core: The Third World and Security Studies," in Richard Wyn Jones, Ibid., 299-327.

18. انظر:

Walt, "Renaissance of Security Studies," op. cit; Nye and Lynn-Jones, *International Security Studies* op. cit.; Lynn-Jones, *International Security Studies After the Cold War* op. cit.

19. Nye and Lynn-Jones op. cit., 7.

20. Ibid.

21. Ibid., 7-8.

22. انظر:

Lynn-Jones, *International Security Studies After the Cold War* op. cit.

23. Buzan, *People, States, and Fear* op. cit., 23.

24. انظر:

Ibid., 24; Krause and Williams, "From Strategy to Security," op. cit., 34.

25. Nye and Lynn-Jones, op. cit., 14.

26. انظر:

John J. Mearsheimer, "A Realist Replay," *International Security* Vol. 20, No.1 (1995), 5-49.

27. Walt, "Renaissance of Security Studies," op. cit., 213.

28. Ibid.

29. انظر:

Lynn-Jones, "International Security Studies After the Cold War," op. cit.

30. انظر:

Robert H. Dorff, "A Commentary on Security Studies for the 1990s as a Model Core Curriculum," *International Studies Notes* Vol.19, No.3 (Fall 1994): 27.

31. Buzan, *People, States, and Fear* op. cit.

32. Ibid., 116-140.

33. Ibid., 23.

34. انظر:

Nye and Lynn-Jones, "International Security Studies," op. cit.; Richard H. Ullman, "Redefining Security," *International Security* Vol. 8, No. 1 (Summer 1983), 129–153; Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security," *Foreign Affairs* Vol. 68, No. 2 (Spring 1989): 162-177.

35. انظر:

Buzan, *People, States, and Fear* op. cit., 22; Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

36. انظر:

Steve Smith, "The Contested Concept of Security," in Ken Booth (ed.) *Critical Security Studies and World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2005), 33.

37. انظر، على سبيل المثال:

Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Studies* Vol. 17, No. 4 (1991): 313-326.

38. انظر:

Buzan, *People, States, and Fear* op. cit., 19; Ole Wæver et al., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (London: Pinter, 1993), 25.

39. انظر:

Krause and Williams, "Broadening the Agenda of Security Studies," op. cit., 230.

40. .Ibid., 234

41. .Wyn Jones, *Security, Strategy, and Critical Theory* op. cit.

الوضعية هي فلسفة العلم التي هيمنت على العلوم الاجتماعية في العصر الحديث. تقوم الفلسفة الوضعية على مجموعة من الفرضيات تدعي إمكانية بناء قوانين ونظريات علمية للظواهر الإنسانية مشابهة لتلك الموجودة في العلوم الطبيعية، وذلك باتباع منهجية تجريبية وأدوات تقنية بحثاً عن الأنماط التكرارية في الظواهر. كما تدعي الحياد والموضوعية العلمية في تعاملها مع الظواهر إيماناً منها بإمكانية، بل وضرورة فصل الذات العارفة عن موضوع التحقيق لإنتاج معرفة خالية من القيم. هيمنت الوضعية على حقل العلاقات الدولية لعدة عقود، فقد عكس الواقعيون وجهة نظر وضعية في نظرياتهم الدولية، تعززت بوصول ما سمي "الثورة السلوكية" إلى التخصص.

مع بداية ثلاثينيات القرن الماضي، ظهرت في ألمانيا مقاربة نقدية للفلسفة الوضعية أصبحت تعرف بمدرسة فرانكفورت. يرى أنصارها أن الوضعية أو العلمية المفرطة تجسد شكلاً جديداً من الهيمنة التي ميزت الرأسمالية المتطورة. فباهتمامها بما هو موجود فقط، فإنها تقر بالنظام القائم وتعوق أي تغيير مناف له، ومن ثم ترتبط مع إنتاج شكل جديد من الهيمنة التقنية، حيث إن المعرفة النظرية التي سخرت لفهم الطبيعة والتحكم فيها، تم استخدامها أيضا للتحكم في الإنسان. بالنسبة للنقديين، لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال الوجود الإنساني بالنظر إليه كمجرد تجربة في مختبر. هذا ما دفع ماكس هوركهايمر (أحد مؤسسي المدرسة) إلى التمييز بين النظرية النقدية والنظرية التقليدية (الوضعية)؛ فالنظرية النقدية تسعى إلى إعتاق وتحرير الإنسان من القيود والبنى المستبدة التي يفرضها النظام السائد. ومع عقد الثمانينيات، وصلت المقاربة النقدية إلى تخصص العلاقات الدولية مع أعمال روبرت كوكس وآندرو لينكلاتر وغيرهم الذين انتقدوا النزعة العلمية المفرطة للمقاربات الوضعية مثل الواقعية والليبرالية، ورفضوا ادعاءاتها بالحيادية واحتكارها الحقيقة المطلقة، ونادوا بدلاً من ذلك بمقاربة بعد وضعية *Post Positivism* في السياسة الدولية. للمزيد حول نظريات بعد الوضعية، انظر:

Robert W Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies* Vol. 10 , No. 2 (1981): 126-55; Andrew Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations,* 2nd ed. (London: Macmillan, 1990); Linklater, *Beyond Marxism and Realism: Critical Theory and International Relations* (London: Macmillan, 1990); Richard Wyn Jones, *Security, Strategy, and Critical Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999).

42. انظر:

C.a.s.e. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," *Security Dialogue* Vol. 37, No. 4 (December 2006): 477.

43. انظر:

Ole Wæver, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New 'Schools' in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery," paper presented at the 45th Annual Convention of the International Studies Association, Montreal, Canada, 17–20 March 2004, (unpublished manuscript).

44. انظر:

Barry Buzan, Morten Kelstrup, Pierre Lemaitre,Elizabieta Tromer, and Ole Waever, *The European Security Order Recast: Senarios for the Post –Cold War Era* (London: Pinter, 1990).

وانظر أيضاً:

Stefano Guzzini & Dietrich Jung (eds), *Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research* (London: Routledge, 2004).

يعتبر بيل ماك سويني هو الذي أدرج أعمال بيوزان ووايفر تحت علامة مدرسة كوبنهاجن في كتابه **الأمن، والهوية، والمصلحة**. انظر:

Bill *McSweeney, Security, Identity, and Interests: A Sociology of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); Smith, "The Contested Concept of Security," op. cit., 32.

45. انظر:

Richard Wyn Jones, "Message in a Bottle? Theory and Praxis in Critical Security Studies," *Contemporary Security Policy* Vol. 16, No. 3 (1995): 310.

46. .Buzan, *People, states and fear* op. cit., 19-20

47. .Waever, "Societal Security: The Concept," in Waever et al. op. cit., 93

48. انظر:

Buzan, "The Changing Security Agenda in Europe," in Waever et al. op. cit., 61.

49. .Waever, "Societal Security," op. cit., 23

50. انظر:

Ole Wæver, "Security, the Speech Act: Analyzing the Politics of a Word (and the Transformation of a Continent)" (1989) (unpublished manuscript); Ole Wæver, *Concepts of Security* (Copenhagen: University of Copenhagen, 1997), 183–210; Wæver, "Tradition and Transgression in International Relations as post-Ashleyan position," Paper presented at the annual conference of the British International Studies Association at the University of Kent in Canterbury 18-20 December 1989; Wæver, "Securitisation: Taking Stock of a Research Programme in Security Studies (2003)," (unpublished manuscript).

51. انظر:

Ole Waever, "Conflict of Vision: Vision of Conflict," in Waever , Pierre Lemaitre, and Elizabieta Tromer, *European Polyphony: Perspectives Beyond East-West Conformation* (London: Macmillan, 1989), 283-325; Wæver, "Societal Security," op. cit.; Waever et al., *The European Security Order Recast* op. cit.; Buzan, Wæver & de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998); Wæver, "Identity, Communities and Foreign Policy," in Lene Hansen & Ole Wæver (eds), *European Integration and National Identity: The challenge of the Nordic States* (London: Routledge, 2001), 20-50; Buzan & Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); Wæver, "Peace and Security: Two Concepts and Their Relationship," in Stefano Guzzini & Dietrich Jung (eds), *Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research* (London: Routledge, 2004), 53–65.

52. انظر:

Ole Wæver, "Securitization and Desecuritization," in Ronnie D. Lipschutz, (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995).

53. Ibid.

يتمتع الأمن بما يمكن تسميته "جاذبية تكتيكية"، فـ "الأمن"، كما تقول توراك، «بخلاف أي مفهوم آخر في السياسة العالمية، له القدرة على قذف أي قضية مهملة إلى رأس الأجندة السياسية، حيث يمكن التعامل معها بسرعة، بغض النظر عن القواعد والتعليمات الديمقراطية ... بعبارة أخرى، الأمن، نظراً لـ 'قوة تعبئته'، له جاذبيه معينة». انظر :

Rita Taureck , "Positive and Negative Securitisation - Bringing Together Securitisation Theory and Normative Critical Security Studies,"Paper prepared for the Cost Doctoral Training School "Critical Approaches to Security in Europe" Action A24: "*The evolving social construction of threats*" Centre Européen, (Paris: Institut d'Etudes Politiques de Paris, June 16, 17, 18 , 2005), 9; C.a.s.e. Collective, op.cit., 455.

54. Wæver, "Securitization and Desecuritization," op. cit.

55. Ibid.

56. انظر:

Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," *Journal of International Relations and Development*, Vol. 9 (2006), 54-55; C.a.s.e. Collective, op. cit., 453.

57. Taureck, "Positive and Negative Securitisation," op. cit., 4.

58. انظر:

Ken Booth," Critical Explorations," in Booth (ed.), *Critical Security Studies* op. cit., 11.

59. انظر:

Wyn Jones, "On Emancipation: Necessity, Capacity, and Concrete Utopias," in Booth, *Critical Security Studies* op. cit., 207.

60. Ibid., 215.

61. Booth, "Critical Explorations," op. cit., 16.

62. الانطلاق من صياغة السؤال عن قاعدة اختيار من له الأولوية للأمن، الدولة أم الشعب، يعيد إلى الواجهة الحوار الكلاسيكي حول "الموضوع المرجع" للأمن، ولكن هذه المرة ليس بين التقليصيين (علماء الدراسات الأمنية التقليدية) والتوسيعيين (المنظرين النقديين) كما في السابق، ولكنه يجري الآن داخل معسكر هذا الأخير، كما يدل عليه الحوار القائم بين بوث وبيوزان حول موضوع الأمن.

63. C.a.s.e. Collective, op. cit., 456.

64. انظر:

Ken Booth, "Realities of Security," *International Relations* Vol. 18 No. 1(2004): 5-8.

65. ورد في:

Claudia Aradau, "Limits of Security, Limits of Politics? A Response," *Journal of International Relations and Development* Vol. 9, No. 1 (2006): 81-90.

66. Ibid.

67. انظر:

Ken Booth, *Theory of World Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 110.

68. Ibid.

69. Wæver, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen," op. cit.

70. "تقنية الحكومة" هو أحد المصطلحات المستخدمة من قبل ميشال فوكو في تعريفه للحوكمة (انظر الهامش 72 التالي). بالنسبة له، فإن الحوكمة هي شكل معين من السيطرة الاجتماعية لها غاية ووسيلة؛ فالغاية هي حماية وتنظيم المجتمع، أما الوسيلة

لتحقيق هذه الغاية فهي المراقبة (الأجهزة الأمنية). وبذلك يصبح الأمن عبارة عن تقنية للمراقبة والسيطرة تمارسها الحكومة على موضوعها (المجتمع). ومن هنا جاء استعمال الأمن كتقنية الحكومة، انظر: C.a.s.e. Collective, op. cit., 449.

71. ألعاب القوة مصطلح استعمله ميشال فوكو ليميز القوة power عن الهيمنة domination. وهو يعرف القوة كألعاب استراتيجية بين الحريات، تشير إلى حقيقة أن بعض الناس يحاولون تقرير وتشكيل سلوك الآخرين عبر مجموعة من الاستراتيجيات التي تتشكل كألعاب. هكذا تشير ألعاب القوة إلى تنظيم الحقل المحتمل لعمل الآخرين. أما الهيمنة فهي ما ندعوه قوة بشكل اعتيادي. انظر:

Michel Foucault, "Technologies of the Self," in Luther H. Martin, Huck Gutman and Patrick H. Hutton (eds), *Technologies of the Self. A Seminar with Michel Foucault* (Amherst: University of Massachusetts Press,1988), 16-49; Thomas Lemke, "Foucault, Governmentality, and Critique," Paper presented at the Rethinking Marxism Conference, University of Amherst (MA), September 21-24, 2000, 5; Didier Bigo & Elspeth Guild, "La Mise à L'écart Des Etrangers. La Logique Du Visa Schengen," *Cultures & Conflits* Vol. 49 (2003): 38–70.

72. مصطلح الحوكمة Gouvernementalité ظهر لأول مرة في أعمال ميشال فوكو في سلسلة المحاضرات التي ألقاها في كوليدج دو فرانس في الفترة 1977–1984. ويعتبر المصطلح توليفاً بين كلمة الحكم *gouverner* وأنماط الفكر mentalité، والذي يشير إلى عدم إمكانية دراسة تقنيات القوة بدون تحليل العقلانية السياسية التي تسندها. يعرّف فوكو الحوكمة بصيغ مختلفة: فن الحكومة، العقلانية الحكومية، استراتيجيات وتقنيات حكم المجتمع، منهج الحكم الذي يجعل المواطنين يذعنون لسياسات الحكومة، وغيرها. انظر:

Michel Foucault, "Governmentality," *in* Graham Burchell, Colin Gordon, & Peter Miller(eds), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991), 87-104; Michel Foucault, *Il Faut Défendre La Société'. Cours au Collège de France*

1976 (Paris: Gallimard/Seuil, 1997); Michel Foucault, *Naissance de la Biopolitique: Cours au Collège de France (1978-1979)* (Paris: Gallimard & Seuil, 2004); Mitchell Dean, *Governmentality: Power and Rule in Modern Society* (London: Sage, 1999); Nikolas Rose, *Powers of Freedom: Reframing Political Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); C.a.s.e. Collective op. cit., 449.

73. انظر:

Didier Bigo, Sergio Carrera, Elspeth Guild and R. B. J. Walker, "The Changing Landscap of European Liberty and Security: Mid-term Report on The Results of The Challenge Project," *EU Framework Programme*, Research paper N.04 (February 2007), 5.

74. Ibid., 5-6.

75. انظر:

Didier Bigo and Elspeth Guild," Policing in the Name of Freedom," in Didier Bigo and Elspeth Guild (eds), *Controlling Frontiers: Free Movement Into and Within Europe* (Aldershot: Ashgate, 2005), 2.

76. انظر:

Didier Bigo, "Globalized (in) Security: The Field and the Ban-opticon," in Didier Bigo and Anastassia Tsoukala (eds), *Illiberal Practices in Liberal Regimes* (Paris: L'Harmattan, 2006), 8.

77. Ibid. هناك مثال معاصر لاحتكار مهنيي الأمن تعريف التهديد بناءً على سلطة البيانات نجده في نظام "الحاسوب المساعد للفحص القبلي للمسافرين" (كابس) Computer Assisted Passenger Pre-Screening (CAPPS)، المستخدم في مطارات الولايات المتحدة الأمريكية. إن الغاية من "كابس" هو جمع البيانات عن جميع المسافرين جواً إلى الولايات المتحدة. على أساس المعلومات عن الاسم والعمر والعنوان والجوازات وبطاقات الائتمان وعدد الرحلات السابقة، يصنف "كابس" المخاطر المحتملة لجميع المسافرين. تقوم الدولة ببناء ثلاثة أصناف مختلفة للمخاطر/الهويات: الأخضر، والأصفر، والأحمر. الأخضر يعني غير خطير،

والأمر خطير جداً. على سبيل المثال، الزوار المسلمون من الشرق الأوسط، كما يشير فان ميونستر، تخصص لهم هوية الصنف الأصفر بصفة آلية. انظر:

Rens van Munster, "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror", *Political Science Publications* (Denmark: Syddansk Universitet, October 2005), 10.

78. أهم مثال على المنافسة بين مهنيي إدارة انعدام الأمن فيما يتعلق بنماذج المراقبة هو ذلك الموجود بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في الصناعات الأمنية الحيوية المتعلقة ببرامج استخراج البيانات، وإدماج وحماية البرمجيات. تكنولوجيا المراقبة البيولوجية تشكل عنصراً أساسياً؛ وهو ما يفسر الجهود على جانبي الأطلسي لتعبئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جوهرها. وتعمل العلاقة بين البيروقراطية العامة وصناعة الأمن الخاص على تبادل المعلومات من خلال قواعد البيانات وتطوير تكنولوجيات جديدة مثل "التعريف البيو-إحصائي " biometrics identifiers، والسمات البيولوجية المحددة للهوية، والحمض النووي. انظر:

Bigo et al., "The Changing Landscap of European Liberty and Security op. cit. 15; Thierry Balzacq, Didier Bigo, Sergio Carrera and Elspeth Guild, "Security and The Two-Level Game: The Treaty of PRÜM, The EU and The Management of Threats," Centre for European Policy Studies , CEPS Working Documents, No. 234 (January 2006), 13.

79. من أجل المزيد حول هذه النقطة، انظر:

Torin Monahan, *Surveillance and Security: Technological Politics and Power in Everyday Life* (New York: Routledge, 2007).

80. انظر:

David Lyon, *The Electronic Eye: The Rise of Surveillance Society* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994).

81. البانوبتيكون Panopticon (أو المستشرف) هو في الأصل شكل من أشكال البناء المعماري الذي اتسمت به سجون القرن التاسع عشر، حيث يكون البناء على شكل

يشبه الهرم يمكن من خلال القمة رؤية قاعه بنظرة واحدة. في هذا البانوبتيكون، كل واحد في مكانه، محبوس في صومعة حيث يرى وجهاً لوجه من قبل الموازي له، ولكن الجدران الجانبية تمنعه من الاتصال برفاقه. إنه مرئي ولكنه لا يرى، إنه موضوع استعلام، ولكنه لا يشكل قط موضوعاً للاتصال. من هنا، فإن الأثر الرئيسي للبانوبتيكون حسب فوكو، هو الإيحاء إلى المعتقلين بحالة واعية ودائمة من الرؤية تؤمّن وظيفة السلطة الآلية. انظر:

Michel Foucault, *Surveiller et Punir. Naissance De La Prison* (Paris: Editions Gallimard, 1975), 254.

82. انظر:

James Der Derian "The (S)pace of International Relations: Simulation, Surveillance, and Speed," *International Studies Quarterly* Vol. 34 (1990): 303.

83. Ibid.

84. ورد في: Der Derian, Ibid., 304-5.

85. Ibid.

86. حول الأمن القومي العربي، هناك كتب ودراسات عربية كثيرة ألفت حول هذا الموضوع طوال العقود الأربعة الماضية، وقد تم ذكر بعض منها في هذه الهوامش.

87. محمد نصر مهنا، **الأمن القومي العربي في عالم متغير** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996) ، ص22، و52؛ وممدوح شوقي، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص34.

88. محمد عبدالكريم نافع، **الأمن القومي** (القاهرة: دار الشعب للطباعة والنشر، 1972)، ص37.

89. نشأت الهلالي، **الأمن الجماعي الدولي** (القاهرة: دار العلم، 1985)، ص155.

90. عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص32.

91. حسن إسماعيل عبيد، «النسق الأمني في الدراسات الاجتماعية المعاصرة»، في سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثاني تحت عنوان **الثقافة الأمنية** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988)، ص123.

92. سيد شوبجي عبد المولى، مرجع سابق، ص20.

93. محمد أمين البشرى، مرجع سابق، ص22-23.

94. يأتي هذا التصور الشمولي للأمن في مواقع متعددة من القرآن الكريم ليشير بشكل رئيسي إلى تحرر الأفراد من الخوف، قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾، سورة قريش، الآيتان (3، 4)، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾، سورة النحل، الآية 112؛ وقوله أيضاً: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾، سورة النور، الآية 55. وللمزيد حول المنظور الإسلامي للأمن، انظر: علي بن فايز الجحني، «المفهوم الأمني في الإسلام»، **مجلة الأمن**، العدد 2 (الرياض: 1989)؛ ومصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

95. فهد بن محمد الشقحاء، مرجع سابق، ص14-15. انظر أيضاً: محمد إبراهيم عمر الأصبعي، **الأمن بمفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

96. محمد أمين البشرى، مرجع سابق، ص32.

97. رابح حروش، «المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء المفهوم الشامل للأمن»، الندوة العلمية الخامسة والثلاثون حول **مناهج البحث في العلوم الأمنية**، 26-28 سبتمبر **1994** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998)، ص68.

98. محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص52-55؛ سيد شوبجي عبد المولى، مرجع سابق، ص20.

99. محمود شاكر سعيد وخالد بن عبدالعزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص12.

100. محمد هشام عوض،«المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو: منطقة الخليج كحالة دراسية»، في ندوة **التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988)، ص16-17؛ ومحمد هشام عوض، «العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية الاقتصادية»، في ندوة **دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في العالم العربي** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990)، ص39-68؛ وذياب موسى البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في العالم العربي** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص210.

101. عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، الفصل 3؛ ومحمد فتحي عيد، «التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة»، في **مكافحة الهجرة غير المشروعة** (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص43-96.

102. ذياب موسى البداينة، مرجع سابق؛ وعبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف** (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).

103. جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، **مشكلة الأقليات في العالم العربي** (القاهرة: دار المعارف، 1984)؛ نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في العالم العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)؛ وليم سليمان قلادة، «حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي بالعالم العربي»، **السياسة الدولية**، العدد 92 (1988)؛ وسعد الدين إبراهيم، «مشكلة الأقليات بالعالم

العربي»، **شؤون عربية**، العدد 78 (1994)؛ وسعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات** (الصفاة بالكويت: دار سعاد الصباح، 1992)؛ وسمير مرقس، **الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية** (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، 2000)؛ ودهام محمد العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي** (عمان: دار وائل للنشر، 2003)؛ وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

.104 تماضر حسون وحسن الرفاعي، **المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987)؛ وعباس أبوشامة، **المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992)؛ ومحمد بكة، **نظم المعلومات والوثائق في أجهزة الأمن العربية** (الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997)؛ وعباس أبو شامة، **شرطة المجتمع** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)؛ وعبدالعزيز خزاعلة، **الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998)؛ ومحمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

.105 انظر على سبيل المثال: عمر الشيخ الأصم، **المختبر الجنائي ودوره في التعريف بضحايا الكوارث والحروب** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005).

.106 فاروق عبدالسلام، **العودة إلى الجريمة من منظور نفسي اجتماعي** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1989)؛ وعبدالله معاوية، «دور الصحة النفسية في الترشيد الأمني للمجتمع»، في ندوة **دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في العالم العربي**، مرجع سابق، ص101–125؛ ومحمد حمدي حجار، **فن الإرشاد النفسي السريري: الحديث المختصر** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1993).

.107 عبدالله عبدالغني غانم، **تأثير السجن على سلوك النزيل** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998).

.108 محسن عبدالحميد أحمد، «صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها»، في ندوة **صعوبة تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997)، ص47–69 ؛ وأحمد النكلاوي، «رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية»، في ندوة **مناهج البحث في العلوم الأمنية** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998)، ص7–36.

.109 تعتبر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أهم وأكبر منبر نظري عربي للدراسات الأمنية، بل إن بعض منشوراتها وبرامجها البحثية المتعلقة بالهجرة، والشرطية، والتحقيق الجنائي، والطب النفسي والسجون كانت سابقة في ظهورها على دراسات مدرسة باريس، فقد أصدرت الجامعة، على سبيل المثال، خلال الفترة 1980 – 1999 حوالي 27 مؤلفاً في الدراسات الأمنية. انظر: مصطفى محمد متولي وآخرون، **مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من أنشطة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص90.

.110 لوجهة نظر مماثلة انظر: محمد أمين البشرى، مرجع سابق، ص60.

.111 المرجع السابق، ص31.

.112 نجد استثناءات في الأعمال التالية: خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق؛ ومحسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، الفصل2.

.113 تداولت في الساحة الأكاديمية مجموعة من المجلات الأمنية التي تصدرها بعض مراكز البحث مثل **الأمن والحياة** (يصدرها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب) و**آفاق أمنية** (تصدرها العلاقات العامة لوزارة داخلية البحرين)، و**مجلة الأمن** (تصدرها قيادة شرطة دبي)، و**الأمن** (تصدرها وزارة الداخلية السعودية)، وغيرها. ولكن قاعدة نشر هذه المجلات محدودة وموجهة بالخصوص إلى العلوم الشرطية.

114. انظر:

Kenneth Waltz, *Man , the State and War: a Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press ,1954), 232.

115. انظر:

John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton and Company, 2002), 33.

116. الدول التعديلية هي الدول المستاءة وغير الراضية عن توزيع القوة القائم في النظام الدولي، حيث ترى أنه لا يخدم مصالحها ولا يعبر عن مكانتها وحجمها الحقيقيين، في مقابل دول الوضع الراهن، وهي الدول الراضية على توزيع القوة في النظام، حيث تدعم وتؤيد استمراره.

117. انظر:

Robert Gilpin,"The Theory of Hegemonlic War," *JaurnaL of Interdisciplinary History* Vol. XV111, No. 4 (Spring 1988): 15-38.

118. انظر:

Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal' Abd al-Nasir and his Rivals, 1958–1970* (New York: Oxford University Press, 1971).

119. هذه الفكرة شائعة عند الواقعية الهجومية التي ترى أن أفضل طريق لكسب المزيد من الأمن يتم عبر كسب المزيد من القوة والسعي إلى الهيمنة الإقليمية. انظر على سبيل المثال:

Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* op. cit.; Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998).

120. انظر:

The Military Balance 2010: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics (London: The International Institute of Strategic Studies, 2010), Ch. 5.

121. حول المعضلة الأمنية، انظر:

John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma, " *World Politics* Vol. 2, No. 2 (January 1950): 157-180; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics* Vol. 30, No. 2 (Janu 1978): 167-214; Randall L. Schweller, "Neorealism's Status Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies* Vol. 5, No. 3 (Spring 1996): 90-221; Charles L. Glaser, "The Security Dilemma Revisited," *World Politics* Vol. 50, No. 1 (October 1997): 171-201; Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008).

122. لإلقاء نظرة على خريطة الأقليات في العالم العربي، انظر: سعد الدين ابراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في العالم العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994)؛ وكذلك العديد من المراجع المذكورة آنفاً. وبالمصادر الأجنبية، انظر:

Ernest Gellner and Charles Micaud (eds), *Arabs and Berbers from Tribe to Nation in North Africa* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972); Milton Esman and Itamar Rabinovich (eds), *Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987); Richard Tapper (ed.), *Some Minorities in the Middle East* (London: Centre of Near and Middle Eastern Studies, 1992); Kirsten E.Schulze, Martin Stokes and Colm Campbell (eds), *Nationalism, Minorities and Diaspora: Identities and Rights in the Middle East* (London: Tauris Academic Studies, 1996); Bruce Maddy-Weitzman, "The Berber Question in Algeria: Nationalism in the Making?" In Ofra Bengio and Gabriel Ben-Dor (eds), *Minorities and the State in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc.,1999), 31-52; Bruce Maddy-Weitzman and Efraim Inbar (eds), *Religious Radicalism in the Greater Middle East* (London: Frank Cass, 1997).

123. انظر:

Buzan Buzan, "Societal Security, State Security, and Internationalisation," in Waever et al., op. cit., 43.

124. حول الدفاع الاجتماعي، انظر:

Brian Martin, *Social Defence, Social Change* (London: Freedom Press, 1993).

125. انظر:

United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, New Dimensions of Human Security* (New York: Oxford University Press, 1994).

126. انظر:

United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, Globalization with a Human Face* (New York: Oxford University Press, 1999).

127. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009)، ص1-17.

128. انظر:

Richard K. Ashley, "Political Realism and Human Interests," *International Studies Quarterly* Vol. 25, No.2 (1981): 227.

129. انظر:

Andrew Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London: Macmillan, 1990), 10.

130. **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، مرجع سابق، ص16.

131. جابرييل آلموند وجي. بينجهام باول الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبدالله (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص192.

132. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص100.

133. انظر:

Jack A. Goldstone, "Demography, Environment, and Security," in Paul E. Diehl and Nils Petter Gleditsch (eds), *Environmental Conflict* (Boulder, CO: Westview Press, 2001), 93.

134. انظر:

Harvey Starr, "Revolution and War: Rethinking the Linkage between Internal and External Conflict," *Political Research Quarterly* Vol. 47, No. 2 (Junuary 1994): 488.

135. حول المعضلة الأمنية المجتمعية، انظر:

Barry Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," *Survival* Vol. 35, No. 1 (Spring 1993): 27-47.

136. انظر:

Daniel H. Deudney, "Environmental Security: A Critique," in Daniel H. Deudney and Richard Matthew (eds), *Contested Grounds: Security and Conflict in the New Environmental Politics* (Albany: State University of New York, 1999), 192.

نبذة عن المؤلف

سيد أحمد قوجيلي: حاصل على شهادة الماجستير في السياسة الدولية من جامعة الجزائر 3 بالجزائر عام 2010.

يعمل حالياً محاضراً في جامعة عبدالحميد بن باديس بمستغانم، منذ عام 2010، وكان قد عمل سابقاً بالتدريس أيضاً في جامعة وهران بالجزائر في الفترة 2008-2010.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 – أبوظبي – إ.ع.م. – هاتف: 4044541 -2-971 – فاكس: 4044542 -2-971 – E-mail: pubdis@ecssr.ae